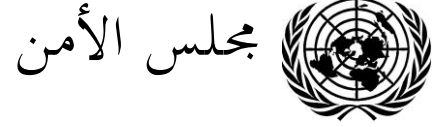


Distr.: General
19 December 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه تقييماً لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة أستراليا
في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (انظر المرفق). وقد أُعدَّ هذا التقرير تحت إشرافي
وبالتشاور مع أعضاء المجلس الآخرين.

وأرجو ممتناً أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) غاري كوينلان

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق

220115 210115 14-67728 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة أستراليا

عقد مجلس الأمن خلال فترة تولي أستراليا رئاسة المجلس ما مجموعه ٣١ جلسة، شملت ٣٠ جلسة علنية وجلسة خاصة واحدة. وعُقدت أيضا ١٢ جلسة مشاورات. واتخذ المجلس أيضا خمسة قرارات وأصدر ثلاثة بيانات رئاسية و ١٥ بيانا صحفيا خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

أفريقيا

بور كينا فاسو

في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس إلى إحاطة في إطار بند "أية مسائل أخرى" من جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، عن التطورات التي استجّدت في بور كينا فاسو فيما يتصل باستقالة الرئيس بليز كومباوري، وما بُذل على إثرها من جهود وساطة بهدف الإسراع بإقامة عملية انتقالية تقودها القوى المدنية. وأشار وكيل الأمين العام إلى أنه، بناء على طلب الأمين العام، شارك محمد بن شمس، الممثل الخاص لغرب أفريقيا، في بعثة مشتركة مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا توجّهت إلى بور كينا فاسو. وأجرى المشاركون في البعثة مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة في بور كينا فاسو بهدف وضع الترتيبات المتعلقة بنقل السلطة من الجيش إلى عملية انتقالية توافقية تقودها القوى المدنية. مما يفضي إلى إجراء الانتخابات والعودة السريعة إلى النظام الدستوري. وشدد وكيل الأمين العام على أهمية أن يتكلم المجتمع الدولي بصوت واحد بشأن الحالة في بور كينا فاسو. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للجهود التي يبذلها الممثل الخاص، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وشددوا على ضرورة الإسراع بإقامة عملية انتقالية تقودها القوى المدنية.

وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المجلس بيانا صحفيا (SC/11632) أعرب فيه أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم إزاء الأزمة السياسية والأمنية في بور كينا فاسو، وحثوا جميع الأطراف على الامتناع عن العنف، ودعوا جميع أصحاب المصلحة إلى التعاون على إقامة عملية انتقالية سلمية ديمقراطية تقودها القوى المدنية. مما يفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وغير إقصائية في أقرب وقت ممكن، وفقا لدستور بور كينا فاسو.

وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المجلس بيانا صحفيا آخر (SC/11651) رحّب فيه أعضاء المجلس بتوقيع ميثاق العملية الانتقالية في بوروندي في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو الميثاق الذي يوفر الإطار القانوني لعملية انتقالية تقودها القوى المدنية وتفضي إلى إجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وفي ذلك البيان، رحّب أعضاء المجلس بتعيين ميشيل كافاندو رئيسا مدنيا للعملية الانتقالية، ودعوا جميع أصحاب المصلحة إلى تيسير بدء عمل أجهزة العملية الانتقالية دون تأخير. وأثنى أعضاء المجلس على الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة في بوركينافاسو مع كل من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأعربوا عن تقديرهم لقيادة الممثل الخاص لغرب أفريقيا.

بوروندي

في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة مفتوحة ومشاورات مغلقة بشأن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. واستمع المجلس إلى إحاطة من بارفيه أونانغا - أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام لبوروندي ورئيس مكتب الأمم المتحدة في بوروندي؛ واستمع إلى بيان من بول سيغر (سويسرا)، رئيس تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام. وتكلّم أيضا في الجلسة المفتوحة السفير زاهاري غاهوتو، المدير العام لإدارة المنظّمات الدولية والمنظّمات غير الحكومية بوزارة خارجية بوروندي.

ووصف الممثل الخاص الانتخابات المقبلة بأنها أصعب التحديات العملية التي يواجهها البلد، وبفارق بعيد، من حيث درجة الإلحاح وتعدّد الجوانب، مع تشديده على أهمية إقامة حوار سياسي مفتوح. وأشار إلى المزايم التي دُفع بها بخصوص تحييز اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وإلى الجهود التي يبذلها رئيس اللجنة لمعالجة هذه المسألة. وذكر الممثل الخاص أن التوتر الذي تشهده الساحة السياسية يتجلّى أيضا في المحاكمات العديدة المتهم فيها شخصيات بارزة من المعارضة. وأشار إلى أن المناقشة التي أجريت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر بشأن خريطة الطريق الانتخابية ساعدت على تيسير إجراء تبادل للآراء بين النخب السياسية في بوروندي حول الحالة السياسية في البلد.

وأكد أعضاء المجلس التزامهم الاستمرار في توخي اليقظة ورصد التطورات في بوروندي، ولا سيما خلال المرحلة المهمة التي ستشهد تقليص حجم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وكذلك من خلال بعثة مراقبة الانتخابات قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٥ وأثناءها وفي أعقابها. وأحاط أعضاء المجلس علما بالنقل التدريجي للمسؤولية من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى فريق الأمم المتحدة القطري، وطلبوا من المكتب أن يستمر في عمله حتى آخر يوم من ولايته، الذي يوافق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم القوي للجهود المتواصلة التي يبذلها الممثل الخاص ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وأعربوا عن تطلّعهم إلى الإنشاء الفعلي لبعثة مراقبة الانتخابات في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وإلى قيام تلك البعثة بالإبلاغ مبكراً عن الحالة على الأرض. وشجّع أعضاء المجلس السلطات البوروندية على بذل مزيد من الجهود لتهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات غير إقصائية من خلال إقامة حوار سياسي بناء وحيز سياسي مفتوح وإنهاء العنف المنطلق من الدوافع السياسية ومكافحة الإفلات من العقاب، وذلك وفقاً للقرار ٢١٣٧ (٢٠١٤). وأكد أعضاء المجلس أهمية خريطة الطريق ومدونة قواعد السلوك الخاصة بالانتخابات، وأشاروا إلى وجوب التزام جميع الأطراف بمما على نحو متسق مع الحوار السياسي، وإلى أهمية استقلال وحياد اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة.

ورحب أعضاء المجلس أيضاً بالتقدم المحرز نحو إقامة وجود قائم مستقل لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي، وكرروا الدعوات التي أطلقها إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، لدعم هذا المكتب. وشدد أعضاء المجلس على ضرورة تمكين المكتب من تأدية عمله دون عوائق.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في أعقاب الإحاطة والمشاورات التي جرت بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد المجلس في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر بياناً رئاسياً (S/PRST/2014/22) أعرب فيه عن قلقه لعدم إحراز تقدم في عملية نزع السلاح الطوعية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وأدان بشدة الهجمات التي شنها مؤخرًا تحالف القوى الديمقراطية، وأشار إلى أهمية استكمال التسريح الدائم لمقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقين، ودعا إلى القيام سريعاً بتنفيذ الإصلاحات التي التزمت بها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار اتفاق السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشار في البيان الرئاسي أيضاً إلى أهمية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومكافحة الإفلات من العقاب، وأعرب عن قلق المجلس البالغ إزاء قرار حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية القاضي بطرد رئيس مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان من البلد.

وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم إيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى المجلس في إطار بند "أية مسائل أخرى"، بشأن الجازر التي تعرّض لها المدنيون قرب بيني في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وقال إنه تم إيفاد بعثة مشتركة إلى موقع الهجمات لمعرفة الوقائع وتحديد عدد الضحايا الذي قد يصل إلى ١٠٠. وقد قُتل أكثر من ٢٠٠ مدني منذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر في منطقة بيني.

وأفاد وكيل الأمين العام بأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بصدد زيادة الدعم الذي تقدمه إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنها تسيّر دوريات مشتركة، وأنها نقلت لواء التدخل التابع لها، وغيره من أصول البعثة، إلى المنطقة. وبينما يُفضّل إجراء العمليات العسكرية المشتركة بقيادة القوات المسلحة وبدعم من بعثة الأمم المتحدة من أجل إبطال خطر الجماعات المسلحة في المنطقة، بما فيها تحالف القوى الديمقراطية، أفاد وكيل الأمين العام بأنه أذن للبعثة باتخاذ إجراءات عسكرية أحادية الجانب إذا لزم الأمر.

وأدان أعضاء المجلس بشدة العنف الممارس ضد المدنيين في محيط بيني، ودعوا إلى محاسبة الجناة. وأبدي تأييد واسع النطاق للجهود الرامية إلى إبطال خطر تحالف القوى الديمقراطية وسائر الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وفقا للتكليف الصادر في القرار ٢١٤٧ (٢٠١٤).

وعقب الإحاطة، أصدر المجلس بيانا صحفيا (SC/11675) أدان فيه بأشد العبارات المجازر التي تعرّض لها المدنيون، وأدان أيضا الهجمات التي استهدفت حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة. ودعا المجلس حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة إلى مضاعفة جهودهما الرامية إلى توفير حماية استباقية للمدنيين وإبطال خطر الجماعات المسلحة التي ما زالت ناشطة في الجزء الشرقي من البلد.

غينيا - بيساو

في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة ومشاورات عن الحالة في غينيا - بيساو. وقدم إحاطة كل من ميغيل تروفوفا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وأنطونيو دي أغيار باتريوتا، رئيس تشكيلة غينيا - بيساو في لجنة بناء السلام والممثل الدائم للبرازيل. وأدلى ببيانات كل من رئيس وزراء غينيا - بيساو، دومينغوس سيمويس بيريرا، ووزيرة الشؤون الخارجية والتكامل الإقليمي في غانا، هانا سيرواه تيتيه (بصفتها رئيسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)، ووزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي، جوزيه لويس غوتيريس (بصفتها رئيس جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية).

وأشار المتكلمون إلى التقدم المحرز على صعيد إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا - بيساو والخطوات المتخذة من أجل إصلاح قطاعي الدفاع والأمن. ويلزم بذل مزيد من الجهود لضمان دوام الاستقرار ومنع حدوث تفشٍ لوباء الإيبولا (لم يُبلغ عن وقوع

أي حالات حتى الآن). ودعا المتكلمون إلى تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى غينيا - بيساو.

وفي مشاورات مغلقة، رحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في غينيا - بيساو وبالجهود الرامية إلى بدء عملية الإصلاح، ولا سيما في قطاعي الدفاع والأمن. غير أن العديد من أعضاء المجلس شددوا أيضا على ضرورة بذل مزيد من الجهود للتصدي لمشككتي الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. وأثيرت أيضا مخاوف إزاء خطر وصول فيروس إيبولا إلى غينيا - بيساو.

وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قام المجلس، عملا بتوصيات الأمين العام، باتخاذ القرار ٢١٨٦ (٢٠١٤) المقدم من تشاد، ورواندا، وفرنسا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ونيجيريا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، حيث صوت ١٥ عضوا بتأييده. وفي ذلك القرار، مدد المجلس ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥ للقيام بمجموعة أمور منها تقديم المشورة والدعم التقنيين ريثما تصدر نتائج وتوصيات بعثة التقييم الاستراتيجي.

كينيا

في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المجلس بياناً صحفياً (SC/11668) أدان فيه الهجمة التي وقعت في مانديرا، كينيا، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر وأسفرت عن مقتل عدد كبير من الأشخاص، والتي أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عنها. وكرّر أعضاء المجلس تأكيد تضامنهم مع شعب وحكومة كينيا في الحرب على الإرهاب، وأنشأوا بصفة خاصة على الدور الذي تضطلع به كينيا في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في إطار جهود مكافحة حركة الشباب.

ليبيريا

عقد المجلس، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، جلسة إحاطة وأجرى مشاورات بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. واستمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وإلى بيان من مارتن غرونديتز، رئيس تشكيلة ليبيريا في لجنة بناء السلام والسفير والممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة، تلاها بير توريسون، نائب الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة. وأدلى بيان أيضا مارجون ف. أبو كامارا، السفير والممثل الدائم لليبيريا لدى الأمم المتحدة.

ومع الاعتراف بأثر وباء الإيبولا، ركّز وكيل الأمين العام في الإحاطة التي قدمها في الجلسة المفتوحة على القضايا الطويلة الأجل التي يواجهها البلد. وأشار إلى استقالة وزيرة العدل، كريستيانا تاه، معللة ذلك بالصعوبات التي واجهتها في الوفاء بمسؤولياتها فيما يتعلق بتوجيه مؤسسات الأمن القومي الخاضعة لسلطة وزارة العدل. وأشار أيضا إلى التحقيقات التي أجراها مجلس تحقيق تم إنشاؤه تحت مظلة اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، والتي تبين منها أن خمسة جنود مذنبون بارتكاب مخالفات فيما يتعلق بإنفاذ الحجر الصحي في أحد التجمّعات المتضررة من وباء الإيبولا في مونروفيا. وأشار إلى التوجيه الصادر عن رئيسة ليبيريا فيما يتعلق بالمضي قدما بإجراء انتخابات مجلس الشيوخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر. وختاماً، علّق وكيل الأمين العام على الدور المستمر الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في البلد، معرباً عن تأييده لتمديد ولاية البعثة إلى عام ٢٠١٥.

وفي مشاورات مغلقة، شدد وكيل الأمين العام على ضرورة أن يعرب المجلس عن تضامنه مع ليبيريا، مع إبلاغ رسالة أقوى بأن بعثة الأمم المتحدة لن تبقى في ليبيريا إلى أجل غير مسمى. واقترح توسيع نطاق الولاية الجديدة للبعثة، وتضمين الولاية عبارات صريحة فيما يخص المساعدة الإنسانية، وتعليق التقليل التدريجي لقوام العنصرين الشرطي والعسكري إلى أن تُعلن هيئة صحية مختصة أن خطر الوباء قد زال.

وناقش أعضاء المجلس الجهود التي بُذلت مؤخراً في ليبيريا للتصدي لوباء الإيبولا، بما في ذلك تطبيق هيكل أقوى للقيادة والتحكم في القوات المسلحة، واتخاذ إجراءات التعبئة الاجتماعية، ووضع استراتيجية للاتصالات. وأيد أعضاء المجلس الرسائل التي صدرت مؤخراً عن السنغال وكوت ديفوار ويُستشف منها استعدادهما لإعادة فتح الحدود. وكان هناك اعتراف واسع النطاق بضرورة تخفيف حدة الوصمة المرتبطة بفيروس الإيبولا بحيث تستطيع ليبيريا الاستمرار في اجتذاب العاملين في مجال الرعاية الصحية، وتستطيع مستقبلاً تشجيع المستثمرين على العودة إلى البلد. وأبدى أعضاء المجلس دعماً واسع النطاق لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عام ٢٠١٥، مشيرين إلى ضرورة ألا يقتصر الأمر على التصدي لوباء الإيبولا، بل يجب أن يشمل أيضاً تنشيط الجهود الرامية إلى دعم حكومة ليبيريا في تنفيذ الإصلاحات في مجالي الأمن وحقوق الإنسان.

ليبيا (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا)

في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى المجلس مشاورات مغلقة بشأن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، قام خلالها برناردينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس البعثة، بتقديم إحاطة. ومع تشديد الممثل الخاص على أن الوقت بدأ ينفد أمام ليبيا، ركز على

التطورات المتصلة بالحوار السياسي. والتمس دعم المجلس، وتحديدًا في الدعوة إلى استئناف العملية السياسية، وتوفير الحوافز والروادع (في صورة جزاءات على سبيل المثال) لضمان إحراز التقدم، ودعم تنفيذ الاتفاق السياسي في حال التوصل إلى مثل هذا الاتفاق.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء الحالة في ليبيا وإزاء استمرار حالة انعدام الاستقرار في جميع أنحاء البلد. وعرضوا تقديم الدعم الكامل للممثل الخاص وجهوده الرامية إلى جمع الأطراف تحت سقف واحد لكي يتمكنوا من التوصل إلى حل سياسي. وحث أعضاء المجلس جميع الأطراف في ليبيا على احترام الدعوات المنادية بوقف إطلاق النار، وأكدوا أنه لا يمكن معالجة هذه الأزمة بالحلول العسكرية. وحثوا أيضًا جميع الأطراف في ليبيا على المشاركة في حوار سياسي تقوده القوى الليبية بتيسير من الأمم المتحدة، وعلى اتخاذ خطوات جادة وفورية في اتجاه إيجاد تسوية سياسية للأزمة. وأكد أعضاء المجلس أهمية إتاحة المجال لوصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المتضررين من الحالة في ليبيا، ولا سيما الأشخاص الذين شُردوا من جرّاء القتال، كما أثاروا شواغل بخصوص الإرهاب في ليبيا. وفيما يتعلق بالجزءات، أشار بعض أعضاء المجلس إلى ضرورة إقامة توازن ملائم بين إيجاد مناخ مشجّع على صعيدي التقدم السياسي والاستقرار وبين ضمان تحميل أولئك الذين يعملون على زعزعة استقرار ليبيا تبعه أعمالهم. واتفق أعضاء المجلس على ورقة معلومات للصحافة، وخاطب رئيس المجلس وسائط الإعلام عند ختام الجلسة في النقاط المتفق عليها.

وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المجلس بيانًا صحفيًا (SC/11646) أدان فيه الهجمات الإرهابية التي شُنّت على سفارتي الإمارات العربية المتحدة ومصر في طرابلس باستخدام القنابل.

وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المجلس بيانًا صحفيًا آخر (SC/11677) أعرب فيه عن بالغ قلقه إزاء تدهور الحالة في ليبيا وأثر ذلك على السلام والاستقرار الإقليميين. وحث البيان جميع الأطراف على أن تشارك بصورة بناء مع الممثل الخاص في الجهود الرامية إلى ضمان استئناف عملية سياسية غير إقصائية. وأدان أيضًا الانتهاكات والتجاوزات المستمرة لحقوق الإنسان في ليبيا، واستخدام العنف ضد المدنيين والمؤسسات المدنية، وترويع الجمهور، بما في ذلك موظفي الأمم المتحدة.

ليبيا (المحكمة الجنائية الدولية)

في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس إلى إحاطة من فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، عن الإجراءات المتخذة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) الذي أحال به المجلس الحالة في ليبيا إلى المحكمة. وأعربت المدعية العامة عن أسفها لأن الحالة الأمنية في ليبيا قد ازدادت سوءاً، وأن حالة عدم الاستقرار السياسي قد اشتدت، وأن المناخ الراهن لا يساعد بالتالي على سد الفجوة القائمة في ليبيا على صعيد الإفلات من العقاب. وأعربت المدعية العامة عن قلقها إزاء سلسلة الاغتيالات المستمرة في بنغازي، والتهديدات التي يتعرض لها العاملون في وسائط الإعلام والمدافعون عن حقوق الإنسان، والنساء بوجه خاص، فضلاً عن المدعين العامين والقضاة والمحامين. وعلى ضوء ذلك، ذكرت المدعية العامة أنها قد تنظر في التقدّم بطلب لمراجعة قرار القضاة بالموافقة على طلب ليبيا بإجراء المحاكمة الخاصة بالدعوى المقامة ضد عبد الله السنوسي في ذلك البلد. واقترحت المدعية العامة أن يتخذ المجتمع الدولي نهجاً أكثر استباقية في استكشاف الحلول التي تساعد على استعادة الاستقرار وتعزيز المساءلة، واقترحت تشكيل فريق اتصال دولي لمعالجة مسائل العدالة، وهو اقتراح أيده بعض أعضاء المجلس.

وأكدت المدعية العامة أن للحالة الأمنية تأثيراً سلبياً على التحقيقات التي يجريها مكتبها في ليبيا. وعلى الرغم من ذلك، أفادت المدعية العامة أن ممثلين من مكتبها قاموا مؤخراً بعقد اجتماع مع فريق من المحققين الوطنيين الليبيين، وكان الاجتماع بناءً ومفيداً. وأفادت المدعية العامة بأن عدم توافر الموارد قد أثر سلباً هو الآخر على تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا، وأشارت إلى استمرار التباين بين الموارد والتوقعات. وأعربت المدعية العامة عن قلقها إزاء المسائل التي لم تُحسم بعد فيما يتعلق بالأفراد المحتجزين في ليبيا والتشريد الجماعي لأهالي تاورغاء.

وكرر أعضاء المجلس الإعراب عن المخاوف الشديدة التي أثارها المدعية العامة بخصوص الحالتين السياسية والأمنية في ليبيا، مع تسليم معظمهم بتأثير هاتين الحالتين على تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية وعلى الجهود المبذولة على صعيد المساءلة بشكل أعم. وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم إزاء الجرائم التي تُرتكب بصورة مستمرة في ليبيا. وأيد العديد من أعضاء المجلس دعوة المدعية العامة لليبيا إلى تسليم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة فوراً. وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء ما أفادت به المدعية العامة من أن عدم توافر الموارد قد أعاق الجهود التي يبذلها مكتبها في ليبيا. وذهب بعض أعضاء المجلس إلى أن هناك ضرورة لزيادة المتابعة من جانب المجلس فيما يتعلق بالإحالات الخاصة بالمحكمة

الجناية الدولية فيما يتصل بمسائل العدالة والمساءلة. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم لأن الظروف لم تسمح حتى الآن ببدء التحقيق في الجرائم التي يرتكبها الثوار.

وأكد إبراهيم الدباشي، الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة، التزام ليبيا بإقامة العدالة والمساءلة. وشدد على أن ليبيا كانت ضحية للجماعات الإرهابية المسلحة، وأن الميليشيات تسعى إلى تقويض دعائم الدولة بقصد نهب مواردها.

مالي

في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة تحاور غير رسمية بشأن الحالة في مالي، شارك فيها كل من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وأميرة حق، وكيلا الأمين العام للدعم الميداني، واللواء أدريان فوستر، نائب المستشار العسكري في إدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة.

واتفق أعضاء المجلس إجمالاً على أن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي هي ولاية قوية بما فيه الكفاية، وشددوا على أهمية تنفيذها بالكامل. وأقروا بأهمية التعاون بين البعثة المتكاملة والعملية برخان التي أطلقتها فرنسا، مع التنويه بولاية كل منهما وأدواره ومنطقة عملياته. وكرروا أيضاً تأكيد اعتقادهم القوي والموحد بأن الأزمة في مالي لا يمكن حلها إلا من خلال عملية سلام شاملة شفافة غير إقصائية، مع ترحيبهم بالجهود التي يبذلها فريق الوساطة الدولي بقيادة الجزائر دعماً للحوار بين الأطراف المالية. وأشار أعضاء المجلس إلى الأبعاد الإقليمية لحالة انعدام الأمن في مالي، بما في ذلك تنقل الجماعات الإرهابية عبر الحدود والتهديد الذي يشكله الاتجار غير المشروع العابر للحدود، فاتفقوا على أنه يلزم تناول هذه المسائل في إطار من التعاون الأمني الإقليمي المعزز.

وأعرب أعضاء المجلس عن عميق قلقهم إزاء تزايد انعدام الأمن في شمال مالي، وخاصة زيادة الهجمات غير المتناظرة التي تشن على البعثة المتكاملة. ورحبوا بشجاعة البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وبالتزامها تجاه البعثة المتكاملة، ودعوا إلى مواصلة تقديم الدعم الثنائي لتدريب وتجهيز القوات وأفراد الشرطة التابعين للبعثة المتكاملة. وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للإجراءات التي اقترحتها الأمانة العامة في مذكرة المناقشة المؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر التي قُدمت إلى المجلس كي ينظر فيها. وأعربوا عن تأييدهم لفحوى مرفق المذكرة الذي تضمن قائمة بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة والبعثة المتكاملة لتعزيز قدرات البعثة. وشجّع أعضاء المجلس الأمانة العامة والبعثة المتكاملة على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة

لتنفيذ الولاية القوية الحالية للبعثة بشكل استباقي، بما في ذلك بذل الجهود الرامية إلى تعزيز قدراتها. واتفقوا على أنه سيكون من المفيد أن يوفر التقرير الفصلي المقبل للأمين العام عن الحالة في مالي معلومات مستكملة عن تنفيذ الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات البعثة المتكاملة.

نيجيريا

في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المجلس بياناً صحفياً (SC/11639) أدان فيه أعضاؤه بأشد العبارات الهجوم الانتحاري الذي شُنَّ في ذلك اليوم باستخدام القنابل على المدرسة الحكومية للعلوم التقنية في بوتيسكوم بولاية يوبي، نيجيريا، وأسفر عن مقتل عشرات الأشخاص، ومعظمهم من الطلاب، وعن إصابة أعداد أكبر بكثير. ورحب أعضاء المجلس بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة نيجيريا من أجل حماية المدارس والتلاميذ، فضلاً عن الجهود الدولية الرامية إلى تقديم المساعدة إلى السلطات النيجيرية في هذا الصدد وتقديم الجناة إلى العدالة. ودعوا المجتمع الدولي، ولا سيما دول المنطقة، إلى العمل عن كثب مع السلطات النيجيرية دعماً لتكثيف هذه الجهود.

السلام والأمن في أفريقيا (فيروس الإيبولا)

في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، ترأست جولي بيشوب، وزيرة الشؤون الخارجية في أستراليا، مناقشة مفتوحة بشأن ظاهرة تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا. وقدم إحاطة إلى المجلس كل من الدكتور دافيد نابارو، منسق منظومة الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بمرض فيروس الإيبولا، وأنتوني بانبوري، نائب المنسق المعني بفيروس الإيبولا ومدير الأزمة الطارئة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، وتوماس موغيه، رئيس الصليب الأحمر في غينيا. وبالإضافة إلى البيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس، أدلى ببيانات أيضاً ممثلو البلدان الأشد تأثراً بفيروس الإيبولا، ألا وهي: سيراليون وغينيا وليبيريا، إلى جانب مالي.

وأشار منسق منظومة الأمم المتحدة الرفيع المستوى ونائب المنسق المعني بفيروس الإيبولا إلى أنه منذ زيادة حجم الاستجابة الدولية، ظهرت دلائل على حدوث تباطؤ في معدلات ازدياد الإصابات، ولا سيما في ليبيريا. ويعود جزء كبير من الفضل في ذلك إلى قيام المجتمعات المحلية بتغيير سلوكياتها التقليدية المنطوية على مجازفة شديدة. غير أن الأزمة ما زالت شديدة الخطورة، وهناك تفاوتات في النتائج بين البلدان وبين أجزاء البلد الواحد. وما زال يتعين القيام بالكثير من العمل للتصدي لحالات تفشي الوباء في المناطق النائية، ولا سيما في سيراليون وغينيا. وأثيرت مخاوف بخصوص درجة استعداد البلدان الأخرى

في المنطقة لمواجهة انتشار فيروس الإيبولا، حيث أصدر الأمين العام تعليمات لبعثة الأمم المتحدة بإقامة وجود لها في مالي. وهناك عجز بمقدار ٦٠٠ مليون دولار عن حجم الاحتياجات المطلوبة حتى آذار/مارس ٢٠١٥ والبالغ ١,٥ بليون دولار.

وأشار منسق منظومة الأمم المتحدة الرفيع المستوى إلى أنه كلما طال أمد انتشار الوباء كلما ازداد تأثيره عمقا واتساعا. وشهد النمو في ليبيريا في عام ٢٠١٤ هبوطا من ٥,٩ في المائة قبل نشوء الأزمة إلى -٠,٤ في المائة بعد نشوئها. وفي غينيا وسيراليون وليبيريا، أُغلق حوالي ١٠ ٠٠٠ مدرسة، فبات مليونان من الأطفال بلا مدارس. ويتأثر تقديم الخدمات بالفجوة الآخذة في الاتساع بين الاحتياجات والإيرادات. وحث المنسق الرفيع المستوى المجتمع الدولي على دعم جهود الإنعاش المبكر من أجل توليد فرص العمل واستعادة الخدمات الأساسية، وهما أمران يعتبرهما من مقومات السلام والأمن.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لبعثة الأمم المتحدة وللحكومات المتضررة، وأكدوا مجددا تصميمهم المستمر على مكافحة ظاهرة تفشي الفيروس. واتفقوا على وجوب أن تتسم إجراءات التصدي الدولية بسرعة الحركة والقدرة على الاستجابة للاحتياجات والظروف المتغيرة. وشدد كثير منهم على ضرورة أن تشارك أعداد أكبر من العاملين في مجال الرعاية الصحية في مكافحة انتشار الوباء، ونوّهوا بإجراءات الإحلاء الطبي التي وضعها الاتحاد الأوروبي، فضلا عن المساهمات الكبيرة المقدمة من الدول الأعضاء الأخرى في صورة أموال وأفراد عاملين في مجال الرعاية الطبية ومستلزمات ووسائل نقل. واتفقوا أيضا على أنه ينبغي بذل مزيد من الجهود للمساعدة على تعزيز تأهب البلدان المجاورة.

وقال ممثلو البلدان المتضررة من فيروس الإيبولا إنهم باقون على إصرارهم على مكافحة انتشار الوباء. ومع الاعتراف بالدعم المقدم من الجهات المانحة وبعثة الأمم المتحدة، أكد الكل على أنه يلزم توفير مزيد من الموارد على جميع الصعد لوقف تفشي الوباء وإعادة توفير الخدمات وإعادة بناء النظم الصحية ومعالجة الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للأزمة.

وفي الجلسة، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2014/24)، رحب فيه بما جرى من حشد لاستجابة دولية منسقة وبما أُحرز من تقدم نتيجة لهذا الحشد؛ وشدد على أن الحالة الدينامية على الأرض تستدعي أن تتسم الاستجابة الدولية بالمرونة؛ وشدد على أهمية قيام بعثة الأمم المتحدة بزيادة حجم وجودها وأنشطتها، ولا سيما خارج عواصم البلدان المتضررة؛ ودعا إلى بذل مزيد من الجهود لسدّ العجز في الأفراد العاملين في مجال الخدمات الطبية.

الصومال

في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٨٤ (٢٠١٤)، الذي جدد به المجلس الإذن للدول والمنظمات الإقليمية بمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال لمدة ١٢ شهرا إضافية. وأكد القرار الحاجة إلى تحرك شامل للتصدي للقرصنة، بما في ذلك معالجة الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة؛ ودعا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين يحتجزهم القراصنة الصوماليون؛ وحث جميع الدول على كفالة أن تراعى في أنشطة مكافحة القرصنة الحاجة إلى حماية النساء والفتيات، وخصوصا من الاستغلال. وقد جاء تحديد الإذن على إثر عرض وكيل الأمين العام للشؤون السياسية للتقرير السنوي للأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال (S/2014/740) في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وبعد التصويت، رحّب نائب الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة باتخاذ القرار، وأكد مجددا للمجلس التزام الصومال بالتعاون.

السودان (دارفور)

في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أثارت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في إطار بند "أية مسائل أخرى"، مسألة الادعاءات التي تناقلتها وسائل الإعلام بخصوص وقوع حوادث اغتصاب جماعي في ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر على أيدي القوات المسلحة السودانية في قرية ثابت في شمال دارفور، والتقارير التي تفيد بأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور قد مُنعت من الوصول إلى المواقع كما هو لازم لإجراء التحقيقات. وقدم إدمون موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى المجلس. وكذلك قدمت زينب حواء بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، إحاطة إلى المجلس عبر تقنية التداول بالفيديو.

وأطلع الأمين العام المساعد المجلس على المحاولات المتعددة التي قامت بها العملية المختلطة للوصول إلى القرية، وأشار إلى أن السلطات السودانية منعت فريق التحقيق من الوصول. ثم سُمح له بالوصول أخيرا في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وأبلغت الممثلة الخاصة للمجلس بأن العملية المختلطة أمضت عدة ساعات في القرية وأجرت مقابلات مع ٧٠ من أهالي القرية. وبينما لم يبلغ أي من أهالي القرية فريق التحقيق التابع للعملية المختلطة بوقوع حالات اغتصاب، ففي حقيقة الأمر كان أفراد من القوات المسلحة السودانية والمخابرات العسكرية موجودين في القرية أثناء إجراء العملية المختلطة للتحقيق. وذكرت الممثلة الخاصة أنه في ظل هذا الجو الترهيب، لا يمكن الجزم بأنه لم تقع أي انتهاكات.

وأثار معظم أعضاء المجلس الذين أخذوا الكلمة مخاوف شديدة إزاء الادعاءات وإزاء منع العملية المختلطة من الوصول إلى المواقع، ودعوا إلى إجراء مزيد من التحقيقات. وذكر أحد أعضاء المجلس أنه لا ينبغي للعملية المختلطة أن تجري التحقيقات استنادا إلى مجرد تقارير تناقلتها وسائط الإعلام، فهذه قد تنشر معلومات متحيزة.

وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المجلس بيانا صحفيا (SC/11658) أعرب فيه عن القلق إزاء الادعاءات التي تناقلتها وسائط الإعلام بخصوص وقوع حوادث اغتصاب جماعي في ثابت بشمال دارفور، في ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، ودعا حكومة السودان إلى إجراء تحقيق مستفيض في هذه الادعاءات. وكذلك دعا أعضاء المجلس حكومة السودان إلى القيام دون تأخير بإتاحة المجال كاملا للعملية المختلطة للتنقل في جميع أنحاء دارفور بلا قيود، كي تتمكن العملية من إجراء تحقيق كامل وشفاف دون تدخل، وكي تتمكن من التحقق مما إذا كانت هذه الحوادث قد وقعت بالفعل.

السودان/جنوب السودان

استمع المجلس في مشاورات مغلقة يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر إلى إحاطة من الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إلين مارغريت لوي، ومن قائد قوة البعثة، الفريق يوهانيس غبرمسكل تسفاماريام، بشأن تجدد القتال في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في بانتيو وروكونا بولاية الوحدة. وشاركت الممثلة الخاصة وقائد قوة البعثة بالتداول عبر الفيديو من جوبا.

وقدمت الممثلة الخاصة عرضا موجزا للقتال الذي اندلع في بانتيو بولاية الوحدة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وإذ أشارت إلى عدم وضوح عدد الخسائر في الأرواح التي أسفر عنها القتال الذي استمر عدة أيام، قالت إن مراقبي وقف إطلاق النار التابعين للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجهوا اللوم على بدء النزاع إلى المعارضة. وعلى الرغم من توقف القتال، تظل حدة التوترات عالية ولا يمكن استبعاد وقوع مزيد من الاشتباكات. وذكرت الممثلة الخاصة أن القتال لا يبشر بخير فيما يتصل بإمكان التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المتحاربة أثناء محادثات السلام التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية، والمقرر عقدها في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم العميق إزاء التقارير الواردة عن تجدد القتال وعواقبه الإنسانية. وأكد أعضاء المجلس أيضا أهمية اشتراك الأطراف بشكل جاد مع الهيئة

الحكومية الدولية في جهود الوساطة التي تبذلها واحترام اتفاق وقف الأعمال العدائية سعياً إلى عودة مبكرة للسلام والاستقرار في جنوب السودان. وأعرب العديد من الأعضاء عن تأييدهم لفرض جزاءات محددة الأهداف على الأفراد كوسيلة لتعزيز دور الوساطة الذي تقوم به الهيئة الحكومية الدولية وحماية عملية السلام من المفسدين، في حين دعا عدد من الأعضاء إلى فرض حظر على توريد السلاح للحد من انتشار الأسلحة والذخيرة التي من شأنها أن تطيل مدة النزاع. وأعرب أحد الوفود عن شكوكه القوية حول مدى فعالية الجزاءات التي قد تفرضها الأمم المتحدة على صعيد تعزيز عملية السلام في جنوب السودان، وأكد على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لموقف الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي من اتخاذ الأمم المتحدة تدابير جزائية.

وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المجلس بياناً صحفياً (SC/11631) أعرب فيه أعضاء المجلس، في جملة أمور، عن جزعهم وسخطهم لاستئناف الأعمال العدائية بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وجناحه المعارض في ولاية الوحدة وولاية أعالي النيل. وطالبوا بوضع حد فوري لجميع أعمال العنف وأكدوا عزمهم على بدء المفاوضات، بالتشاور مع الشركاء المعنيين، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي، بشأن جميع التدابير المناسبة، بما فيها فرض جزاءات محددة الأهداف ضد من يعرقلون عملية السلام.

وأكد أعضاء المجلس أيضاً دعمهم القوي لجهود الوساطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية ورحبوا بمؤتمر القمة المقبل المقرر أن تعقده الهيئة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ليكون فرصة أخرى للضغط على رئيس جنوب السودان، سلفا كير، وعلى ريك مشار، للتوصل عاجلاً إلى اتفاق بشأن ترتيبات غير إقصائية وشاملة لتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية. وكرر أعضاء المجلس دعمهم الراسخ لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وأدانوا انتهاكات اتفاق مركز القوات. وأعربوا أيضاً عن قلقهم بشأن زيادة حالات التحرش بالعاملين في المنظمات غير الحكومية وفي المجال الإنساني، وكذلك الصحفيين، واستهدافهم في جنوب السودان.

وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ٢١٨٧ (٢٠١٤) بشأن جنوب السودان، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى، وأبقى تركيزها منصباً على أربع مهام رئيسية هي: حماية المدنيين؛ وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية؛ والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛ ودعم عملية السلام. وفي ملاحظات أدلى بها الممثل الدائم لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة، فرانسيس مادينغ دينغ، في أعقاب اتخاذ القرار، أشار في جملة أمور إلى شعور المجتمع الدولي بالإحباط

فيما يتعلق بوتيرة المحادثات. وأكد رأيته بأنه ولعن كان هذا الإحباط مفهوما، لا يمكن إيجاد حل مستدام للأزمة الحالية في بلاده بواسطة فرض الجزاءات التي تميل غالبا إلى تشديد المواقف التصادية بدلا من تعزيز التعاون.

وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر أيضا، تلقى المجلس، في إطار بند "أية مسائل أخرى"، وبناء على طلب الأمانة العامة، إحاطة بشأن جنوب السودان من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وأبلغ وكيل الأمين العام المجلس في الإحاطة بأن موسم الجفاف الوشيك في جنوب السودان من المرجح أن يشهد زيادة في حدة النزاع واتساع نطاقه مع قيام كلا الطرفين بإعادة تجميع الصفوف والتسلح في ظل عدم إحراز تقدم حاسم في عملية السلام. وحذر من أن استئناف القتال ستكون له عواقب إنسانية وخيمة وسيتسبب في زيادة عدد المدنيين الذين يلجأون إلى مواقع الحماية التابعة للأمم المتحدة، والتي وصلت قدراتها الاستيعابية بالفعل إلى حدها الأقصى. ومن شأن ذلك أن يقوض قدرة البعثة على تسيير دوريات استباقية، إذ ستكون قوات حفظ السلام منشغلة بتأمين مواقع الحماية.

وأشار وكيل الأمين العام أيضا إلى أن الأمم المتحدة رصدت زيادة في الخطاب الاتهامي الذي تطلقه حكومة جنوب السودان في حق البعثة، وفي انتهاكات الحكومة لاتفاق مركز قوات البعثة. وبناء على طلب أعضاء المجلس، أجرت أستراليا، بصفتها رئيس المجلس، اتصالات مع البعثة الدائمة لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر لإبراز قلقها إزاء انتهاكات الاتفاق.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم العميق إزاء الوضع الأمني والإنساني في جنوب السودان. وأيد معظم الوفود قيام المجلس بفرض جزاءات وحظر لتوريد الأسلحة على جنوب السودان. وحثت عدة وفود أخرى المجلس على الدخول في المستقبل القريب في حوار تفاعلي غير رسمي مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية لكي يستقرّ على موقف نهائي بشأن مدى ملائمة فرض الجزاءات تحت مظلة الأمم المتحدة، وفقا للفقرة ١ من القرار ٢١٨٧ (٢٠١٤).

الشرق الأوسط

العراق

في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة ومشاورات بشأن تقريرَي الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (S/2014/774) وعن أعمال البحث عن المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية (S/2014/776). وفي الإحاطة التي قدمها إلى المجلس الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، نيكولاي ملادينوف، ذكر الممثل الخاص أن العراق كان قد اقترب من نقطة الانهيار مع بداية اندلاع الأزمة. غير أن الأوساط السياسية والقيادات الدينية في العراق وجدت نفسها تواجه تهديدا مشتركا، فركّزت على انتشار البلد من حافة الهاوية. وقال إن الحكومة العراقية الجديدة تسعى إلى تعزيز التعاون مع القبائل المحلية، مع سعيها في الوقت ذاته إلى إعادة هيكلة القوات المسلحة وتمكينها من القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على المستوى المحلي. وقال الممثل الخاص إن المكاسب التي تحققت مؤخرا على صعيد استرجاع الأراضي من تنظيم داعش تبين أن هذه الاستراتيجية، التي تخطى بدعم عسكري دولي، ما فتئت تحرز التقدم.

وفيما يتعلق بمسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، أشار الممثل الخاص إلى التحسن الكبير في العلاقات الثنائية بين العراق والكويت، وذكر أن على الرغم مما دأب العراق على استثماره في هذا المضمار من مساعٍ مخصصة ووقت وجهد، فإنه لم يُكشف عن جديد.

وندد المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، زيد بن رعد زيد الحسين، بأيدولوجية تنظيم داعش، وأشار إلى إدانة تصرفات هذا التنظيم من جانب علماء المسلمين لأنها لا تمت للإسلام بصلة. وقال إن تنظيم داعش ارتكب في العراق انتهاكات "بلغت في حجمها وجسامتها ما يجعلها على الأرجح جرائم دولية تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية". ودعا العراق إلى الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أو على الأقل إحالة الحالة الراهنة إلى المحكمة.

وقدمت وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية، فاليري آموس، تقييما للوضع الإنساني، مشيرة إلى أن نحو ٥,٢ ملايين شخص في جميع أنحاء العراق يحتاجون الآن إلى المساعدة، ومنهم ١,٢ مليون من المشردين داخليا. ويعيش نحو ٣,٦ ملايين عراقي في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش. وأشارت وكالة الأمين العام إلى أن هناك حاجة إلى توفير

تمويل قدره ١٧٣ مليون دولار على وجه السرعة للإعداد لفصل الشتاء. وقالت للمجلس إن الوضع في المنطقة يستلزم استجابة شاملة، وإن حماية المدنيين يجب أن تظل في صميم الجهود السياسية والعسكرية وغيرها من الجهود الوطنية والدولية.

وأشار الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، محمد علي الحكيم، إلى نقل السلطة سلمياً بعد الانتخابات الوطنية الديمقراطية التي أجريت في العراق في وقت سابق من عام ٢٠١٤. وأبرز التزام حكومة العراق بإشراك جميع الطوائف الدينية والعرقية، وشكر المجتمع الدولي على دعمه العسكري والسياسي والإنساني المستمر. وذكر السيد الحكيم أن اتخاذ المجلس للقرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) ساعد على محاربة تنظيم داعش وبعث في شعب العراق الثقة بأنه يحظى بدعم المجتمع الدولي في مكافحة تنظيم داعش.

وأثناء المشاورات، أدان أعضاء المجلس تنظيم داعش وانتهاكاته لحقوق الإنسان واضطهاده للأقليات بشكل ممنهج وعلى نطاق واسع. وأعربوا عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية، وأكدوا مجدداً دعمهم للمنظمات التابعة للأمم المتحدة التي تعمل على عجل استعداداً لفصل الشتاء القادم. وأكد أعضاء المجلس أيضاً دعمهم للحكومة الشاملة للجميع التي يقودها رئيس وزراء العراق، حيدر العبادي. وناقش أعضاء المجلس كذلك أهمية تنفيذ القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، وضرورة التصدي لأيديولوجية تنظيم داعش. وشدد بعض أعضاء المجلس في هذا السياق على ضرورة اعتماد نهج مشترك في مجال مكافحة الإرهاب، وكذلك في مجال وقف اتجار الجماعات الإرهابية بنفط العراق والجمهورية العربية السورية بصورة غير مشروعة.

وناقش أعضاء المجلس أيضاً مسألة إعادة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين أو رفاقهم، وإعادة الممتلكات الكويتية، بما فيها المحفوظات الوطنية. ورحب أعضاء المجلس بتحسين في العلاقات بين العراق والكويت، وأعربوا عن أملهم في أن يفضي بذل المزيد من الجهود إلى تسوية هذه المسألة.

أعمال القتل التي يقترفها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المجلس بياناً صحفياً (SC/11654) بشأن قتل عامل الإغاثة الإنسانية الأمريكي عبد الرحمن كاسيغ، المعروف أيضاً باسم بيتر كاسيغ، و ١٥ من الأسرى السوريين على الأقل على أيدي أفراد تنظيم داعش. وشدد أعضاء المجلس على أن استمرار الأفعال الممثلة التي يقترفها تنظيم داعش لا تزيد أعضاء المجلس إلا تصميمها على التصدي لأنشطة المنظمات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم داعش، وجبهة النصرة، وغيرهما من الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطتين بتنظيم القاعدة.

لبنان

في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس مشاورات بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بشأن لبنان وعمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها كل من منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، ديريك بلامبلي، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

وأفاد المنسق الخاص أن الهدوء العام مستمر في جنوب لبنان، على الرغم من وقوع بعض الحوادث الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك إطلاق صواريخ في اتجاه إسرائيل من جنوب لبنان خلال النزاع المتعلق بغزة في تموز/يوليه وآب/أغسطس، ووقوع حادثين أمنيين خطيرين في منطقة مزارع شبعا (القطاع الشرقي). وشدد المنسق الخاص على ضرورة احترام وقف إطلاق النار من جانب الأطراف وتفادي التصعيد في أعقاب الحوادث الأمنية. وأعرب أيضا عن أسفه لتواصل انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك الطلعات الجوية اليومية التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي داخل المجال الجوي اللبناني، واستمرار إسرائيل في احتلال شمال قرية العجر ومنطقة متاخمة شمال الخط الأزرق، وحياسة حزب الله أسلحة خارج سيطرة الدولة اللبنانية.

وأشاد المنسق الخاص بالقوات المسلحة اللبنانية لاستجابتها للحوادث الأمنية في عرسال وطرابلس ومناطق أخرى في لبنان، ولاحظ أن تأييد مختلف ألوان الطيف السياسي في لبنان للقوات المسلحة لا يزال قويا، وقال إن استمرار دعم المجتمع الدولي سيكون ضروريا لمساعدة لبنان على مواجهة التحديات المرتبطة بتدفق اللاجئين من الجمهورية العربية السورية. وأشار أيضا إلى أن الفشل في اختيار رئيس جديد قد يفضي إلى حالة من الركود في الحكومة والبرلمان، وشجع المجلس على توجيه رسالة أخرى إلى البرلمان اللبنانيين بشأن أهمية اختيار رئيس جديد، وذلك إلحاقا بالبيان الرئاسي الصادر عن المجلس في ٢٩ أيار/مايو (S/PRST/2014/10).

وأكد الأمين العام المساعد أن الأطراف تواصل التعاون مع القوة المؤقتة، وتستخدم ترتيبات الاتصال القائمة من خلال الآلية الثلاثية الأطراف التي تستعين بها القوة في الاستجابة للحوادث الأمنية. وأشار إلى أن الشراكة بين القوة المؤقتة والقوات المسلحة شراكة قوية تشمل المناورات والتدريبات المشتركة، وقال إن بعض هذه الأنشطة توقف لفترة وجيزة عندما اضطرت القوات المسلحة إلى الرد على الهجمات التي تعرضت لها عرسال على أيدي تنظيم داعش في آب/أغسطس وعلى أيدي جبهة النصرة. ورحب أيضا بزيارة وزير خارجية لبنان إلى مقر القوة.

وأشاد أعضاء المجلس بالدور الذي تؤديه القوة في الحفاظ على الاستقرار في جنوب لبنان، وبالجهد الذي تبذلها القوات المسلحة من أجل الاستجابة للتحديات الأمنية. وأقر أعضاء المجلس بأن استمرار شغور منصب الرئاسة ينطوي على مخاطر بالنسبة للبنان. وأكد العديد من أعضاء المجلس أيضا على أهمية استمرار الدعم الدولي المقدم إلى لبنان من خلال المجلس، ومجموعة الدعم الدولية للبنان، والشراكات الثنائية، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى لبنان في إدارة شؤون العدد الكبير من اللاجئين المقيمين فيه. وأقر أعضاء المجلس أيضا بأهمية تقديم الدعم المادي إلى القوات المسلحة. وأكدوا كذلك على أهمية حفاظ جميع الأطراف اللبنانية على الوحدة الوطنية بما يتفق مع التزاماتهم في إعلان بعدا، وشددوا على أهمية احترام جميع الأطراف لسياسة النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان إزاء الأزمة السورية.

واتفق أعضاء المجلس على ورقة معلومات للصحافة تلاها رئيس المجلس على الصحفيين بعد المشاورات.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن جلسة الإحاطة الشهرية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وقدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بالنيابة، ينس آندرس تويرغ - فراندزن، إحاطة عقد المجلس بعدها مشاورات مغلقة. وقال الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في إحاطته الإعلامية إن الأمين العام قلق بسبب التوترات المستمرة في القدس منذ انعقاد الجلسة الطارئة للمجلس في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر وبسبب انتشار العنف في أماكن أخرى في إسرائيل والضفة الغربية. وذكر أيضا أن الأمين العام دعا جميع الأطراف إلى القيام بكل ما في وسعها لتجنب تفاقم الحالة المتوترة أصلا، وقال إنه من الضروري أن تظهر جميع الأطراف قيادة مسؤولة، وأن تمتنع عن اتخاذ الإجراءات الأحادية الجانب، وأن تمتنع عن تحريض مؤيديها على القيام بأعمال بإطلاقها خطابا مؤججا للمشاعر. وأعرب عن القلق من ازدياد هدم المباني في فلسطين، ومن الخطر الكامن في نقل تجمع أم الخير البدوي قسرا، ومن استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، الذي قال إنه يشكل انتهاكا للقانون الدولي. وصرح أن الأمين العام قد حثّ الأطراف على العودة إلى محادثات السلام.

وأشار الأمين العام المساعد إلى أن آلية إعادة إعمار غزة المؤقتة قد بدأت عملها في تشرين الثاني/نوفمبر. وكانت أولوية الآلية هي توفير مواد البناء لإصلاح المأوى بصورة عاجلة. ويُقدّر عدد الأشخاص الذين لا مأوى لهم في قطاع غزة بنحو ٨٠ ٠٠٠ شخص، من بينهم نحو ٣٠ ٠٠٠ شخص في مرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين

الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ودعا الجهات المانحة إلى الوفاء بالتعهدات التي قطعت في مؤتمر القاهرة بشأن فلسطين، المعقود في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وقال إن اعتزام إسرائيل زيادة عدد الشاحنات المحملة بمواد البناء والداخلية إلى قطاع غزة يومياً من ٣٥٠ شاحنة إلى ٨٠٠ شاحنة يعدّ أمراً مشجعاً. وشدد أيضاً على أن التعمير في غزة بدون وقف إطلاق النار بين إسرائيل والفلسطينيين في المدى الطويل أمر مصيره الفشل، وأشار إلى اعتزام مصر إجراء محادثات في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر.

وأفاد الأمين العام المساعد أن المبعوث الخاص للأمين العام للجمهورية العربية السورية، ستافان دي ميستورا، عقد جولة ثانية من المناقشات مع رئيس الجمهورية العربية السورية، بشار الأسد، والمسؤولين الحكوميين بشأن مقترحاته "لتجميد" النزاع بصورة متدرجة، وطلب من المجلس دعماً متواصلاً للدور الذي يضطلع به المبعوث الخاص والجهود التي يبذلها. وأفاد أيضاً بأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك واصلت مراقبة الاشتباكات العنيفة التي اندلعت بين القوات المسلحة السورية والعناصر المعارضة المسلحة، فضلاً عن الغارات الجوية التي شنتها القوات المسلحة السورية، داخل المنطقة الفاصلة ومنطقة الحدّ من الأسلحة.

وفي مشاورات مغلقة، أدان العديد من أعضاء المجلس حوادث العنف الأخيرة في القدس، ودعوا إلى إعادة الهدوء، ورحّبوا بتعليقات رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، عن المحافظة على الوضع القائم بشأن الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس. ودعا بعض أعضاء المجلس إلى بذل مزيد من الجهود لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات من أجل بلوغ الحل القائم على وجود دولتين، وقالوا إن المستوطنات الإسرائيلية تقوّض إمكانية إحلال السلام. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن دعمهم، من حيث المبدأ، لاقتراح المبعوث الخاص بشأن تجميد النزاع في مواقع محددة. وقال بعض أعضاء المجلس إنهم يودون طرح أسئلة على المبعوث الخاص بشأن هذه المقترحات في إحاطته الإعلامية المقبلة للمجلس.

وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد المجلس بياناً للصحافة (SC/11660) أدان فيه أعضاؤه بأقوى العبارات الهجوم الإرهابي الذي شنّ على معبد يهودي في القدس في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وأدّى إلى مقتل أربعة مدنيين أبرياء كانوا يصلّون في الكنيس ورجل شرطة، فضلاً عن إصابة العديد الأشخاص.

الجمهورية العربية السورية (الأسلحة الكيميائية)

في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس مشاورات بشأن الجمهورية العربية السورية، واستمع إلى إحاطة عن طريق التداول بالفيديو من بيروت، قدّمتها المستشارية الخاصة للأمين العام، سيغريد كاغ، عن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) والقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. واستندت الإحاطة الإعلامية إلى التقرير الشهري للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والرسالة المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر (S/2014/767) الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

وأطلعت المستشارية الخاصة بالمجلس على المستجدات في ثلاثة مجالات عمل رئيسية متبقية فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣): (أ) مشاورات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مع الجمهورية العربية السورية بغرض معالجة الشواغل المتعلقة بالإعلان الذي قدّمته الجمهورية العربية السورية بشأن برنامج أسلحتها الكيميائية، بما يتماشى مع اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، (ب) والأعمال التحضيرية للشروع في تدمير ١٣ منشأة متبقية لإنتاج الأسلحة الكيميائية (بما في ذلك منشأة إنتاج مادة الريسين التي أعلن عنها مؤخرًا)، (ج) وتحقيق بعثة تفصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في استخدام الكلور سلاحًا في الجمهورية العربية السورية.

وقالت المستشارية الخاصة إن فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية كان في دمشق وقت الإحاطة، حيث واصل مناقشاته مع السلطات السورية. وخلال زيارة المستشارية الخاصة إلى دمشق، أكّدت لوزراء الجمهورية العربية السورية ضرورة الرد بشكل كامل وشفاف على جميع المسائل المتبقية فيما يتصل بالإعلان. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن إحباطهم من التأخيرات في حل الشواغل المرتبطة بالإعلان وما تلاه من عمليات كشف قامت بها الجمهورية العربية السورية، وحثوا الجمهورية العربية السورية على التعاون الوثيق مع فريق تقييم الإعلانات في معالجة تلك المسائل على وجه السرعة.

وأبلغت المستشارية الخاصة بالمجلس أن المفاوضات مع الشركات التي ستدمّر مرافق الإنتاج أصبحت في نهايتها تقريبًا، ومن المقرر البدء بتدمير مرافق الإنتاج في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ومن المحتمل الانتهاء من تدمير جميع مرافق الإنتاج بحلول صيف عام ٢٠١٥.

وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن قلقهم من اكتشاف بعثة تقصي الحقائق أن الكلور قد استخدم كسلاح في الجمهورية العربية السورية بصورة منهجية مرارا وتكرارا، وأكدوا من جديد دعوتهم إلى تقديم الجناة الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية إلى العدالة. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لمواصلة بعثة تقصي الحقائق تحقيقاتها، وشدد عدد من الأعضاء على وجوب أن تقدم البعثة تقاريرها إلى المجلس بالنظر إلى أهمية النتائج التي توصلت إليها في رصد تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

وأشارت المستشارة الخاصة إلى أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقوم حاليا بجمع معلومات إضافية لدعم النتائج التي توصلت إليها البعثة وأوردتها في تقريرها الثاني، الذي قد يصدر في كانون الأول/ديسمبر. ولاحظت أن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يمكن أن يطلب من الأمين العام أن يعمم التقارير على المجلس، وقالت إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد تكون في وضع يسمح لها بإعداد تقرير موحد يمكن إطلاع المجلس عليه.

وقال أحد أعضاء المجلس إن ما تبقى في مجال القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية هو مجرد مسائل تقنية، وأن الرصد الجاري الذي يقوم به المجلس لهذه المهمة غير ضروري وقد يؤدي إلى نتائج عكسية. وشدد العديد من أعضاء المجلس على أن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) لم ينفذ تنفيذا كاملا بعد وأنه ينبغي للمجلس مواصلة الرصد اليقظ للجهود الرامية إلى القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية حتى يتحقق ذلك بالفعل، فضلا عن إنهاء استخدام الأسلحة الكيميائية بشكل ينتهك أحكام القرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

الجمهورية العربية السورية (القضايا الإنسانية)

في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة ومشاورات بموجب القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) بشأن الجمهورية العربية السورية. واستمع المجلس إلى إحاطة من وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية. وأفادت وكالة الأمين العام أن اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) ساعد الأمم المتحدة على تقديم المساعدات عبر الحدود إلى مئات الآلاف من الأشخاص، وأنه منذ اتخاذ القرار، قدمت الأمم المتحدة المساعدة إلى كل المواقع التي يصعب الوصول إليها في محافظات حلب وإدلب ودرعا والقنيطرة. ومع ذلك، لا تزال ثمة تحديات كبيرة في تنفيذ القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤). وبلغ عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة في الجمهورية العربية السورية ١٢,٢ مليون شخص من بينهم ٥ ملايين طفل. ويبلغ عدد المشردين داخليا حتى الآن ٧,٦ ملايين شخص وفر من البلد ٣,٢ ملايين شخص.

وأفادت وكالة الأمين العام أيضا أن أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان مستمرة يوميا. وهي تشمل استخدام تنظيم داعش التعذيب والقتل والاغتصاب والاسترقاق، وقيام جماعات المعارضة، بما فيها جماعات مصنفة كمنظمات إرهابية، بمعاقبة المدنيين وشن الهجمات على مرافق الخدمات المدنية، وقيام الحكومة بهجمات جوية، بما في ذلك إلقاء البراميل المتفجرة، على المناطق المدنية ومخيمات المشردين داخليا والمنشآت المدنية. وأشارت إلى أن ٦٩ من العاملين في المجال الإنساني قد قتلوا منذ بداية النزاع، واستخدم العنف الجنسي كشكل من أشكال التعذيب، وبقصد الإيذاء والإهانة والتخويف، وكشكل من أشكال العقاب.

ودعت وكالة الأمين العام الدول الأعضاء إلى استخدام نفوذها مع أطراف النزاع لحملها على احترام التزاماتها الدولية في المجال الإنساني ومجال حقوق الإنسان، وكفالة إمكانية الوصول إلى المواقع بصورة منتظمة وبدون عوائق. وطلبت من المجلس مواصلة الدعوة إلى وضع حد للعقبات البيروقراطية التي تعوق إيصال المساعدات، والضغط من أجل إدراج اللوازم الطبية في القوافل؛ والدعوة إلى رفع الحصار والضغط من أجل وضع حد لأعمال العنف. ودعت وكالة الأمين العام الجهات المانحة إلى بذل مزيد من الجهود من أجل تمويل العمل الإنساني استجابة للأزمة السورية. وأشارت إلى أنه يتمديد ولاية آلية رصد الحالة الإنسانية المنشأة بموجب قرار المجلس ٢١٦٥ (٢٠١٤) لمدة ١٢ شهرا، سيتمكن مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين، وعبر أقصر الطرق.

وأعرب أعضاء المجلس عن امتنانهم للجهود التي يبذلها العاملون في المجال الإنساني في الجمهورية العربية السورية. وأدان العديد من أعضاء المجلس استمرار جميع أطراف النزاع في ممارسة أعمال العنف، بما في ذلك استخدام القوات العسكرية السورية البراميل المتفجرة، وانتهاك تنظيم داعش لحقوق الإنسان، وفقا لما وثقته لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية. ولاحظ أعضاء المجلس التقدم الذي أحرز في تقديم المساعدة الإنسانية منذ صدور القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، وإن أكد العديد من أعضاء المجلس ضرورة بذل المزيد من الجهود ونوّهوا بمشورة وكالة الأمين العام في ما يتعلق بخطط الأمم المتحدة لتوسيع نطاق المساعدة. وقال العديد من أعضاء المجلس بضرورة أن تمتدّ الولاية المحددة في القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بغية تمكين الأمم المتحدة من مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين عبر أقصر الطرق. وأكد أعضاء المجلس أنه ينبغي للمجلس مواصلة دعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام للجمهورية العربية السورية للمساعدة على التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري، بما في ذلك اقتراحه تجميد النزاع في بعض المناطق.

اليمن

في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وافق المجلس على بيان صحفي بشأن اليمن (SC/11638) رحّب فيه أعضاء المجلس بتشكيل الحكومة اليمنية الجديدة، وشددوا على أهمية المضي قدماً بعملية انتقالية شاملة، وأشاروا إلى القرار الذي اتخذته المجلس في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر بتسمية ثلاثة أفراد وإخضاعهم لتدابير تجميد الأصول وحظر السفر، على النحو الوارد في قرار المجلس ٢١٤٠ (٢٠١٤).

أوروبا

البوسنة والهرسك

في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس القرار ٢١٨٣ (٢٠١٤)، بأغلبية ١٤ صوتاً وامتناع عضو واحد عن التصويت، ومدّد ولاية قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات في البوسنة والهرسك (عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي) لمدة ١٢ شهراً أخرى.

وبعد ذلك، أجرى المجلس مناقشة بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. وقدم الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، فالتين إنزكو، إحاطة إلى المجلس. وأدلى ببيانات ممثلو البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا والاتحاد الأوروبي.

وأعرب الممثل السامي عن قلقه من استمرار عدم إحراز أي تقدم سياسي في البوسنة والهرسك وحثّ الحكومة الجديدة (التي ستشكّل بعد انتخابات ١٢ تشرين الأول/أكتوبر) على التحرك للخروج من الجمود السياسي الذي ساد في السنوات الأخيرة. وشدد على ضرورة إعادة تنشيط بيئة الأعمال التجارية من أجل توفير فرص العمل، وحثّ على تحقيق مزيد من التقدم نحو الاندماج الأوروبي - الأطلسي. وأعرب كذلك عن قلقه من الدعوات إلى إجراء استفتاء على الانفصال في جمهورية صربسكا.

وأثناء المناقشة، رحّب معظم أعضاء المجلس بحسن سير الانتخابات العامة التي جرت في البوسنة والهرسك في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وحثوا على تشكيل حكومة بسرعة، ودعوا إلى إحراز تقدّم في الميدانين السياسي والاقتصادي، وأعربوا عن مخاوفهم من استخدام بعض قادة جمهورية صربسكا خطاباً انقسامياً. وأحاط أعضاء المجلس علماً بالفيضانات التي حدثت في أيار/مايو ٢٠١٤، ورحّبوا بالمساعدات التي قدّمتها البلديات لبعضها البعض، وإن أعربوا عن أسفهم لأن السلطات في البوسنة والهرسك لم تضع استراتيجية شاملة للإنعاش. وأكد أحد أعضاء المجلس على أنه ينبغي السماح للبوسنة أن تبتّ بنفسها

في مسائل التكامل الأوروبي - الأطلسي، بدون الخضوع لتأثير أو ضغط خارجي، ودعوا إلى إغلاق مكتب الممثل السامي.

وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن أسفهم لأن القرار لم يتخذ بالإجماع. وشدد الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة على أن عمليات التكامل الأوروبي - الأطلسي لا تزال في أعلى قائمة أولويات السياسة الخارجية للبوسنة والهرسك.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وعملا بطلب من الولايات المتحدة الأمريكية، اجتمع المجلس للاستماع إلى إحاطتين عن أوكرانيا، قدمهما إرطوغرول أباكان، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بالنيابة ورئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة الموفدة إلى أوكرانيا والتابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهايدي تاغليافيني، ممثلة الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورئيسة فريق الاتصال الثلاثي المعني بأوكرانيا.

وقدم الأمين العام المساعد بالنيابة إحاطة عن التطورات السياسية في أوكرانيا، بما في ذلك إجراء الانتخابات البرلمانية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، والانتخابات التي أجراها المتمردون في دونيتسك ولوغانسك في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر والتي شجبها الأمين العام وكثيرون في المجتمع الدولي. وأعرب عن أمله في أن يرى بداية عاجلة لحوار وطني شامل يهدف إلى إعادة التماسك ومعالجة جميع المسائل المعلقة، ملاحظا في الوقت نفسه أن الحالة الأمنية في شرق البلد تقارب في سوءها ما كانت عليه قبل وقف إطلاق النار في ٥ أيلول/سبتمبر، وقد ألقى العنف بظلاله على بيئة ما بعد الانتخابات فبدد فرص تحدد الأمل. ودعا جميع الأطراف إلى تجديد التزامها باتفاقات مينسك.

وأفاد السيد أباكان أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ترحب باتفاقات مينسك وبالجهد الرامية إلى تنفيذ وقف لإطلاق النار. وأشار أيضا إلى أن مستوى العنف في شرق أوكرانيا لا يزال مرتفعا، وكذلك خطر حدوث المزيد من التصعيد. وكان مراقبو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد لاحظوا قتالا مستمرا في مواقع كثيرة في منطقتي دونيتسك ولوغانسك، حيث كان قصف المدفعية والهاون يصيب المناطق السكنية في كثير من الأحيان، ويتسبب في وقوع خسائر في صفوف السكان المدنيين. ولاحظ مراقبو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ثلاث مناسبات منفصلة مرور قوافل من الشاحنات والأسلحة الثقيلة والدبابات التي لا تحمل أي علامات في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة.

وأضاف أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم تلاحظ بعد أي سحب للأسلحة الثقيلة من خط المراقبة. ولاحظ السيد أباكان أن قدرة بعثة الرصد الخاصة على مراقبة تنفيذ اتفاقات مينسك، بما في ذلك مراقبة وقف إطلاق النار، تمثل تحديات أمنية وعملية كبيرة. ومن أجل تعزيز قدرات الرصد، قامت البعثة بنشر طائرات مدنية بدون طيار. ومنذ بدء استخدام هذه الطائرات في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، اعترضتها أجهزة تشويش من الأنواع المستخدمة للأغراض العسكرية، وأطلقت النيران عليها في إحدى المرات.

وأفادت السيدة تاغليافيني أن الكثير من عمليات القتال توقفت منذ التوقيع على وثائق مينسك، ولكن القتال لا يزال مستمرا في بعض المواقع الاستراتيجية، بما في ذلك ضواحي المدينة في ميناء ماريوبول الواقع على البحر الأسود، وحول مطار دونيتسك، دون مراعاة لوقف إطلاق النار واتفاقات مينسك. ودعت إلى التقيد الصارم بجميع أحكام الاتفاقات وطلبت من جميع أطراف النزاع أن تتعاون معها في الجهد المبذول لمواصلة تطوير عملية السلام عن طريق الاتفاق على عناصر إضافية لتنفيذ ومواصلة تعزيز الترتيبات التي تم التوقيع عليها في مينسك يومي ٥ و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وذكرت، من بين تلك العناصر، الحوار السياسي الذي يشمل الجميع، وصياغة برنامج شامل لإعادة التأهيل الاقتصادي، وتوفير المساعدة الإنسانية إلى السكان في منطقة النزاع. وأشارت أيضا إلى أنه لن يمكن التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين القوتين المتعاديتين دون فرض رقابة كاملة وصارمة على الحدود الدولية بين أوكرانيا والاتحاد الروسي، كما يلزم بذل جهود إضافية لبلوغ ذلك الهدف، بناء على أحكام اتفاقات مينسك.

ورحب أعضاء المجلس بالدور الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الميدان، وأعربوا عن القلق إزاء تزايد أعداد الضحايا بين المدنيين، بما في ذلك الأطفال، في شرق أوكرانيا. ورحب العديد من أعضاء المجلس بإجراء الانتخابات البرلمانية في أوكرانيا في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، وأدانوا الانتخابات التي أجريت في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر في الأراضي التي سيطر عليها الانفصاليون، واعتبروها غير شرعية. وأعرب أحد أعضاء المجلس عن احترامه لإرادة شعب الجنوب الشرقي التي عبّر عنها في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وأفاد أن الانتخابات لا تمثل أي تهديد لاتفاقات مينسك ولعملية السلام. ودعا أعضاء المجلس إلى تنفيذ وقف إطلاق النار في أوكرانيا، وناشدوا جميع الأطراف أن تلتزم بروتوكول ومذكرة مينسك. وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في شرق أوكرانيا، ولا سيما بالنظر إلى بدء فصل الشتاء.

آسيا

أفغانستان

في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر أعضاء المجلس بياناً للصحافة (SC/11664) أدانوا فيه بأشد العبارات الهجوم الانتحاري الذي وقع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، في باكتيكا، أفغانستان، وتسبب في وقوع عدد كبير من القتلى والجرحى بين صفوف المدنيين، وكان كثيرون منهم من الأطفال. وأكد أعضاء المجلس مجدداً أنه ما من عمل إرهابي يمكن أن يوقف مسيرة إحلال السلام والديمقراطية والاستقرار التي تقودها القوى الأفغانية ويدعمها شعب أفغانستان وحكومتها والمجتمع الدولي.

وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر أعضاء المجلس بياناً صحفياً آخر (SC/11678) أدانوا فيه بأشد العبارات الهجوم الذي وقع ذلك اليوم على مركبة تابعة لسفارة المملكة المتحدة في كابل وتسبب في وقوع عدد من القتلى والجرحى بين صفوف المدنيين وأفراد الأمن، والذي أعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عنه.

عدم الانتشار

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) (بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل)

في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، السفير أوه جون (جمهورية كوريا)، إحاطة إلى المجلس عن الأعمال التي قامت بها اللجنة منذ الإحاطة الأخيرة في أيار/مايو ٢٠١٤. وفي استثناء من الممارسة المتبعة المتمثلة في تقديم إحاطات مشتركة من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، قدمت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) إحاطة منفردة إلى مجلس الأمن.

وقدم الرئيس تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) خلال الفترة المشمولة بالتقرير من خلال الجهود التي بذلتها اللجنة لتشجيع تقديم التقارير من جانب الدول التي لم تقدم بعد تقريرها الأول، وتحديد احتياجات المساعدة من أجل بناء القدرات، ووضع خطط العمل الوطنية الطوعية، وتيسير عملية التوفيق بين الطلبات والعروض، وإقامة التعاون مع المنظمات الدولية المعنية، وتعزيز التوعية.

وأشار أعضاء المجلس إلى أهمية العمل الذي تقوم به اللجنة في وقت لا يزال فيه خطر حيازة الجهات الفاعلة من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل مثارا للقلق. وأقر الأعضاء بالتقدم الذي أحرزته اللجنة، بما في ذلك ما تقوم به من أنشطة التوعية الواسعة النطاق؛ وبالعدد الكبير للدول التي تقدم التقارير؛ وبالأدوات الجديدة التي وضعت لرصد وتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وأبرز العديد من أعضاء المجلس أهمية التعرف على ثغرات المعلومات وتحديد قدرات تقديم المساعدة التقنية. وأشار أحد أعضاء المجلس إلى أن فريق أستراليا مستعد لإتاحة خبراته في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) عند الطلب، ودعا عضو آخر في المجلس إلى تسجيل فريق أستراليا كجهة من جهات تقديم المساعدة.

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) (بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)

في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس في مشاورات مغلقة إلى إحاطة قدمها نائب الممثل الدائم للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة، أوليفيه ميس، بالنيابة عن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في ما يتعلق بالأعمال التي قامت بها اللجنة خلال الفترة الممتدة من ٥ آب/أغسطس إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وقُدِّمت الإحاطة وفقاً للفقرة ١٢ (ز) من القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦).

وقدم الرئيس إحاطة إلى المجلس عن مناقشات اللجنة في جلستها المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر، التي ركزت على تقرير منتصف المدة الصادر عن فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، في ١ آب/أغسطس، وعلى التحديث الذي أصدره فريق الخبراء لتقرير الحادث المتعلق بإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذائف تسليحية في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٤، والصادر في ١ آب/أغسطس هو الآخر.

وفي الملاحظات التي تلت تقرير الرئيس، أكد معظم أعضاء المجلس مجدداً إدانتهم لأعمال إطلاق القذائف التسلحية التي وقعت منذ آذار/مارس ٢٠١٤ ومثلت انتهاكا واضحا لقرارات المجلس وأثارت توترات في شبه الجزيرة الكورية. وشدد عدد من أعضاء المجلس على ضرورة أن تتخذ اللجنة إجراءات بناء على توصيات فريق الخبراء من أجل الرد على الانتهاكات المتصلة بالقذائف التسلحية عن طريق تسمية الأفراد والكيانات المتورطة فيها. واقترح أحد الوفود أن تقوم اللجنة، رداً على عمليات الإطلاق، بتوسيع قائمة المواد النووية وأصناف القذائف التي يحظر نقلها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ورحب عدد من أعضاء المجلس بإدراج شركة الإدارة البحرية للمحيطات في قائمة الكيانات وبعتماد مذكرة للمساعدة على التنفيذ ردا على حادثة السفينة تشونغ تشون غانغ، وشددوا على أهمية تطبيق الدول الأعضاء إجراءات إنفاذ هذا الإدراج بصورة كاملة. وأعرب أحد الوفود عن القلق لأنه على الرغم من إدراج المجلس لشركة الإدارة البحرية للمحيطات في القائمة، لا تزال سفنها تواصل عملها، بما في ذلك رسوها في الموانئ الأجنبية، واقترح أن تقوم اللجنة بتذكير الدول الأعضاء بالتزامها بإنفاذ هذا الإدراج، بوسائل منها احتجاز سفن الشركة وتحميد أصولها.

واقترح وفد آخر أن تقوم اللجنة بالتوعية فيما يتعلق بنطاق نظام الجزاءات، وذلك استجابة لإحدى النتائج التي خلص إليها التقرير النهائي لفريق الخبراء (انظر S/2014/147)، وهي أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقيم علاقات عسكرية مع بعض الدول في انتهاك للجزاءات.

وتكلم وفدان عن ضرورة ممارسة جميع الأطراف لضبط النفس وتجنب أي أعمال استفزازية في شبه الجزيرة الكورية. واقترح أحد الوفود أيضا أن الحكم على عمل اللجنة ينبغي أن يكون على أساس مدى مساهمتها في إزالة الترسانات النووية من شبه الجزيرة الكورية، وتحقيق السلام والاستقرار فيها، لا من حيث تكثيفها للجزاءات. وشدد بعض الوفود على أهمية المحادثات السداسية الأطراف في إيجاد حل للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، ودعت هذه الوفود إلى العمل من أجل تهيئة ظروف ملائمة لاستئناف تلك المحادثات.

وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن القلق إزاء الادعاءات المتعلقة بارتكاب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاكات لحقوق الإنسان، وأعربوا مجددا عن رأيهم بوجوب أن ينظر المجلس رسميا في تقرير لجنة التحقيق في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان (انظر A/HRC/25/63 و S/2014/276).

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان

في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقى المجلس تقريرا عن فترة ٩٠ يوما من رئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، السفيرة ماريا كريستينا بيرسفال (الأرجنتين)، التي أطلعت المجلس على آخر مستجدات أنشطة اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك مشاركتها مع الدول الأعضاء في المنطقة من أجل تحديد الثغرات في المعلومات والإبلاغ عن احتياجات بناء القدرات اللازمة لتعزيز تنفيذ تدابير الجزاءات.

وفي مشاورات مغلقة، أعرب العديد من أعضاء المجلس عن القلق بشأن الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور وأكدوا مجدداً على أهمية قيام فريق الخبراء المعني بالسودان والمنشأ عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بالتحقيق في الهجمات التي يتعرض لها المدنيون وموظفو العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والعاملون في المجال الإنساني. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن أوجه القصور في تنفيذ تدابير الجزاءات، والتي تجلت في جملة أمور منها الانتهاكات المنهجية لحظر توريد الأسلحة وحظر السفر. وبينما رحب بعض الأعضاء بتحسين التعاون بين حكومة السودان وفريق الخبراء، حث البعض الآخر الحكومة على أن تصدر لأعضاء فريق الخبراء تأشيرات دخول صالحة لمرة واحدة للسماح بحرية الحركة دون قيود على النحو اللازم لتنفيذ ولاية الفريق. وأكد بعض أعضاء المجلس مجدداً ضرورة السماح بوصول العملية المختلطة إلى المواقع (مثلما ورد في البيان الذي أصدره المجلس إلى الصحافة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر (SC/11658)) على النحو اللازم للتحقيق في ادعاء حدوث اغتصاب جماعي في ثابت. ورحب معظم أعضاء المجلس باجتماع اللجنة مع دول المنطقة، بالنظر إلى الدور الرئيسي الذي تقوم به تلك الدول في تنفيذ نظام الجزاءات. وأكد بعض الأعضاء على أن نظام الجزاءات ينبغي أن يدعم عملية السلام. ودعا أحد الأعضاء إلى رفع الجزاءات الاقتصادية عن السودان.

المسائل المواضيعية والمسائل الأخرى

إحاطة عن عمليات حفظ السلام: بناء السلام بعد انتهاء النزاع

في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ترأست جولي بيشوب، وزيرة الشؤون الخارجية في أستراليا، جلسة إحاطة عن موضوع "عمليات حفظ السلام: دور العمل الشرطي في مجالي حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع". وكانت هذه أول جلسة للمجلس يجري تخصيصها للمسائل المتصلة بالعمل الشرطي. واستمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ورؤساء عناصر الشرطة في ثلاث من بعثات الأمم المتحدة.

وأكد وكيل الأمين العام على نمو العمل الشرطي الذي تقوم به الأمم المتحدة على نحو غير مسبوق في السنوات الأخيرة، حيث ازداد حجم شرطة الأمم المتحدة من بضعة آلاف شرطي في مطلع الألفية إلى ١٢ ٣٥٢ شرطياً منتشرين حالياً في ١٣ عملية من عمليات حفظ السلام وأربع بعثات سياسية خاصة. ويعكس هذا النمو التحديات المعاصرة، بما في ذلك التغيرات التي طرأت على دور البعثات وعلى الحالات الأمنية التي تواجهها، وكذلك العدد المتزايد من التهديدات، التي تشمل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد. وأبرز وكيل الأمين العام ضرورة زيادة القدرات في مجالات متعددة منها

تكنولوجيات القرن الحادي والعشرين، وإتقان اللغتين العربية والفرنسية، وكذلك الحاجة إلى المزيد من الشرطيات.

وشدد غريغ هيندرز، مفوض الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، على الدور الهام الذي تقوم به شرطة الأمم المتحدة في إصلاح مؤسسات الشرطة في الدولة المضيفة وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها. وهناك أربعة عوامل رئيسية تمثل عوامل حاسمة في نجاح بناء المؤسسات: الولايات الواضحة والمحددة للعمل الشرطي، والنهج الموحدة المتماسكة، والشراكات الفعالة، والمهارات والخبرات المناسبة. وشدد فريد بيغا، مفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على أن أداء شرطة الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية لنجاح بعثات حفظ السلام، فالشرطة تمثل حلقة الوصل بين الحكومات الانتقالية أو الجديدة وبين المدنيين. وأكد على أهمية اختيار أفراد شرطة الأمم المتحدة وتوجيههم وتدريبهم وإكسابهم المهارات. وقال لويس كاريلهو، مفوض الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، إن عناصر الشرطة تمثل الخط الأمامي لحماية السكان المحليين والتواصل معهم. ويغطي نطاق عمل تلك العناصر في مجال حماية المدنيين أموراً شتى، من الحماية من العنف البدني إلى إنشاء بيئات الحماية، وذلك بوسائل تشمل بناء قدرات مؤسسات الشرطة المحلية. وشدد على أن وجود النساء بين عناصر الشرطة يزيد من قدرة البعثات على إقامة علاقات مبنية على الثقة مع السكان، ويعزز فعاليتها، وأكد في هذا الصدد على الدعوات الموجهة إلى الدول الأعضاء من أجل النظر في تنفيذ السياسة الرامية إلى رفع نسبة ضابطات الشرطة في بعثات الأمم المتحدة إلى ٢٠ في المائة.

ورحب أعضاء المجلس بهذه الإحاطة الأولى التي قدمها رؤساء عناصر الشرطة، معتبرين أنها فرصة هامة لتبادل الآراء مع الممارسين العاملين في الميدان. وأشار العديد من الأعضاء إلى تطور دور الشرطة في البعثات، وتحوله من الرصد السلبي إلى ممارسة العديد من مهام إنفاذ القانون وتقديم المساعدة في تأسيس قوة شرطة تخضع للمساءلة وتمتتع بالمهنية في بيئة النزاع وما بعد النزاع داخل البلدان المضيفة، وهو ما يتطلب نشر أفراد شرطة من ذوي المهارات والخبرات المناسبة. ورحب العديد من الأعضاء بالعمل الذي تقوم به شعبة الشرطة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة في ما يتعلق بوضع إطار إرشادي استراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية.

واتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤)، وهو قرار المجلس الأول المخصص لمسائل العمل الشرطي. وتضمن القرار عدداً من التدابير العملية الرامية إلى زيادة فعالية عمل الأمم المتحدة في مجال العمل الشرطي. وأبرز المجلس في ذلك القرار أهمية الدور الذي يمكن

أن تقوم به الشرطة في دعم بناء مؤسسات الدولة المضيفة القائمة بالعمل الشرطي؛ ودعا إلى إيلاء أهمية أكبر لبناء المؤسسات في ولايات البعثات وتخطيطها، وفي عمل الممثلين الخاصين للأمين العام (بما في ذلك المساعي الحميدة)؛ ودعا القرار أيضا إلى مزيد من التركيز على توجيه أفراد شرطة الأمم المتحدة وعلى تدريبهم ومهاراتهم، ولا سيما بالنظر إلى تنوع خلفيات العمل الشرطي التي تتوفر للبعثة بوجود أفراد شرطة من مختلف البلدان المساهمة بأفراد الشرطة. وفي القرار نفسه، شدد المجلس على الدور المركزي لحماية المدنيين، عند وجود تكليف به في ولاية البعثات، في العمل الذي تقوم به عناصر شرطة الأمم المتحدة، فضلا عن تحسين التماسك والتنسيق في أعمال الأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة بالعمل الشرطي؛ وأعرب المجلس عن اعتزامه النظر في عقد اجتماع سنوي مع رؤساء عناصر الشرطة؛ وشجع الأمين العام أن ينظر في الدور المتزايد للعمل الشرطي، إلى جانب غيره من المسائل الحاسمة العديدة المتصلة بعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، في استعراضه الاستراتيجي المقبل لعمليات حفظ السلام؛ وطلب إلى الأمين العام أن يقدم بحلول نهاية عام ٢٠١٦ تقريراً عن دور العمل الشرطي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

إحاطة عن المسائل العامة المتصلة بالجزءات

في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن المسائل العامة المتصلة بالجزءات. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وإحاطة قدمها الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، يورغن ستوك. وأشار وكيل الأمين العام في إحاطته إلى أن إسهام جزاءات مجلس الأمن، جنبا إلى جنب مع ما تقوم به الأمم المتحدة من جهود في مجال حفظ السلام والمجال السياسي، في عدد من الحالات عبر الزمن، قد برهن على فعالية الجزاءات التي يفرضها المجلس. كما أن ابتكارات المجلس في استخدامه للجزاءات، بما في ذلك التحول من التدابير الشاملة إلى التدابير المحددة الأهداف، واعتماد نمط أفرقة الخبراء دعماً لرصد التنفيذ، والدخول في شراكات مع المنظمات الدولية، بما فيها الإنتربول، قد برهنت كذلك على مرونة هذه الأداة وفعاليتها من حيث التكلفة. وينبغي القيام بالمزيد لتوعية جميع الدول الأعضاء بأن جزاءات الأمم المتحدة هي تدابير داعمة وليست عقابية؛ ولتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء التي تنفذ جزاءات الأمم المتحدة؛ ولتحقيق قدر أكبر من مراعاة حقوق الخاضعين للتدابير محددة الأهداف من الأفراد والكيانات والدول الأعضاء. ويتعين على الأمانة العامة للأمم المتحدة أيضاً إعداد سياسات

وتوجيهات واضحة ومتسقة على صعيد المنظومة ككل دعماً لتنفيذ جزاءات الأمم المتحدة. وقدم وكيل الأمين العام عدداً من التوصيات من أجل تحقيق هذه الغايات.

وقدّم السيد ستوك إحاطة إلى المجلس بشأن الطريقة التي تساعد بها الإنتربول البلدان في الجوانب التقنية لتنفيذ نظم جزاءات المجلس ورصدها. ووصف الطريقة التي تستخدم بها الإنتربول شبكته العالمية وأدواته الحديثة لتوصيل المعلومات بشأن جزاءات الأمم المتحدة إلى أجهزة الشرطة في جميع أنحاء العالم وتحسين نوعية المعلومات المتاحة للجان الجزاءات والأمانة العامة. وغطت إحاطته أيضاً قدرة الإنتربول على المساعدة في تطبيق وإنفاذ تدابير حظر السفر، وفي تنسيق التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون فيما يتعلق بتتبع الأصول وتجميدها، وفي مساعدة البلدان على تطبيق تدابير حظر توريد الأسلحة عن طريق تتبع منشأ الأسلحة المهربة. وفيما يتعلق بمواصلة التعاون، اقترح زيادة تأثير شبكة الإنتربول من خلال أمور منها مثلاً الآليات الإقليمية لتبادل المعلومات مع موظفي إنفاذ القانون، إضافة إلى تعزيز التوجيهات بشأن التنفيذ.

وأقرّ أعضاء المجلس في تعقيباتهم بالطابع المحدّد للأهداف لجزاءات المجلس، وبانطباقها على نطاق عريض من الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، بما يشمل، في جملة أمور، مساعدة الدول على استعادة الاستقرار، وحماية السكان المدنيين في حالات النزاع، ومكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. واتفق الأعضاء بوجه عام على أن جزاءات المجلس ليست غاية في حد ذاتها، لكنها تُستخدم جنباً إلى جنب مع العمليات السياسية ويتعين تقييمها وتكييفها دوماً بما يلائم هذا الغرض. وأشار بعض الأعضاء إلى أن جزاءات المجلس هي تدبير يُلجأ إليه كملاذ أخير، وأعربوا عن اختلافهم مع السياسة التي يتبعها بعض الدول بتطبيق جزاءات غير تلك التي يأذن بها المجلس.

وأشار بعض أعضاء المجلس إلى أهمية التنسيق - بين لجان جزاءات المجلس وأفرقة خبرائه ودوله الأعضاء، وكذلك بين كيانات الأمم المتحدة والبعثات الميدانية وقادة القوات - من أجل التنفيذ الفعال للجزاءات التي يفرضها المجلس. وشدد أحد أعضاء المجلس على عنصر ملكية الدول الأعضاء للأداة المتمثلة في جزاءات الأمم المتحدة. وجرى أيضاً الإقرار بأهمية الاتصال مع الدول الأعضاء، وذلك من أجل تعزيز فهم طبيعة الجزاءات بوجه عام، والطلبات المنصوص عليها في القرارات، وعمل لجان الجزاءات. وأشار بعض الأعضاء أيضاً إلى انخفاض القدرة على تنفيذ الجزاءات من قِبَل الدول الأعضاء في أفريقيا والشرق الأوسط، حيث تتركز أغلب نظم جزاءات المجلس، وبالتالي أهمية إتاحة المساعدة التقنية لهذه الدول الأعضاء لكي تفي بالتزاماتها بموجب قرارات المجلس.

المناقشة المفتوحة بشأن مكافحة الإرهاب

في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ترأست وزيرة الشؤون الخارجية في أستراليا، جولي بيشوب، مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وقد عُقدت المناقشة بهدف الحفاظ على التصميم الدولي على تقويض قدرات تنظيم داعش وغيره من العناصر المنتسبة إلى تنظيم القاعدة، ومواجهة بُعدين رئيسيين من أبعاد التهديد المعاصر الذي يشكله الإرهاب، يتمثلان في المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وانتشار الأيديولوجيات المتطرفة العنيفة.

وقد قدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس بشأن تأثير التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب والخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة دعماً للدول في مواجهة هذا التهديد. وأفاد أن الجماعات الإرهابية التي تحركها الأيديولوجيات المتطرفة العنيفة، مثل تنظيم داعش وجبهة النصرة وجماعة بوكو حرام وحركة الشباب، تواصل اقتراف أعمال وحشية والتسبب في معاناة عميقة. وأشار إلى أن التكنولوجيا والعولمة قد جعلتا من السهل إحداث الأضرار بشكل غير متناسب، واستغلال الروايات، والتربح من التمويل غير المشروع، كالتمويل المتأني من الاتجار غير المشروع في النفط على سبيل المثال. ويجب مواجهة التحدي المتعدد الأبعاد المتمثل في التطرف العنيف على صعيد القواعد الشعبية. ومنذ اتخاذ قرار المجلس ٢١٧٨ (٢٠١٤)، أُتخذ عدد من الخطوات المحددة من جانب كل من فريق رصد تنظيم القاعدة، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وغيرها من الكيانات التابعة لفرقة العمل المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب. وتدرس الأمم المتحدة أفضل سبل تعزيز القدرات في مجال مكافحة الإرهاب لدى البعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة، وعمليات حفظ السلام، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وأشار إلى أن هذا سيكون من بين المجالات التي ستخضع للاستعراض في إطار الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام.

وكما طلب المجلس في القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، تلقى المجلس أيضاً إحاطتين من رئيسي لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب. وذكر رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، السفير غاري كوينلان (أستراليا)، أنه في حين أن حجم التهديد الذي يمثله تنظيم داعش وجبهة النصرة ليس جديداً، فإنه مختلف كمّاً وكيفاً بسبب

التقاء عناصر تتمثل في التمويل وسيطرة الجماعتين على قطاعات من السكان والأقاليم وانضمام آلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب إليهما. ولدى كل من الجماعتين سجل حافل بعمليات الإعدام دون محاكمة، والاعتصاب والعنف الجنسي، والاتجار بالنساء والأطفال، واستهداف العاملين في المجال الإنساني، واختطاف وقتل الرهائن بغرض الحصول على إيرادات أو إيصال رسائل سياسية. وعلى الصعيد العالمي، ينبع التهديد الذي تشكله هاتان الجماعتان من شبكتهما من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وقوة تأثير الأيديولوجية والدعاية المسمومتين لتنظيم داعش وجبهة النصرة، وابتكاراتهما العملية التي تمكنهما من إنشاء كوادر متنقلة وعابرة للحدود الوطنية من خبراء الإرهاب القادرين على الجمع بين تكتيكات العمليات الإرهابية وحروب العصابات والحروب التقليدية. ويستفيد تنظيم داعش من استمرار تدفق الإيرادات التي تدرها مجموعة من المصادر بما في ذلك بيع النفط وعمليات الخطف لطلب الفدية والابتزاز والتبرعات، بينما تعتمد جبهة النصرة بدرجة أكبر على التبرعات الخارجية وعمليات الخطف لطلب الفدية.

وقدّمت أيضا إحاطة إلى المجلس من رئيسة لجنة مكافحة الإرهاب، السفيرة ريموندا مورموكايتي (ليتوانيا)، بشأن التحليل الأولي لثغرات القدرات التي قد تعيق قدرة الدول الأعضاء على وقف تدفق المقاتلين الأجانب. وتشمل تلك الثغرات قصور التشريعات التي لم تحرّم بعد النطاق الواسع من الأعمال التحضيرية المرتبطة بتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، والتحديات التي تعترض تقديم المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى العدالة، بما في ذلك الصعوبات في الحصول على الأدلة من البلدان الأخرى. وتفتقر الدول الأعضاء إلى القدرات اللازمة لرصد الاتصالات من خلال أساليب التحقيق الخاصة، كما توجد ثغرات في تبادل المعلومات على الصعيد الدولي بين موظفي إنفاذ القانون والاستخبارات. وثمة أيضا افتقار إلى المعلومات ذات الصلة وإلى القدرة التحليلية عند نقاط العبور الحدودية. وتوجد طائفة متنوعة من أوجه القصور في تدابير مكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك عدم كفاية تبادل المعلومات المالية بين المنظمات وعلى الصعيد الدولي. ولم تتخذ بعض الدول بعد خطوات ملائمة لاستهلال برامج لإشراك المجتمعات المحلية أو لإعداد خطاب مضاد للحيلولة دون التزوع إلى التطرف ومنع انتشار التطرف العنيف.

وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2014/23) يحدد الخطوات العملية للتنفيذ الفعال للقرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). وتحديدا، تضمّن البيان الرئاسي خطوات لتحسين تبادل المعلومات بين الدول بغرض منع سفر الإرهابيين وتجنيدهم وتمويلهم. وحدد البيان مصادر التمويل الناشئة لتنظيم داعش وجبهة

النصرة، التي تقتضي يقظة أكبر من قبل الدول الأعضاء لكفالة التقيد بالالتزامات الدولية. وحدد أيضا استراتيجيات فعالة وحث على تعزيز التعاون من أجل وقف انتشار التطرف العنيف في المجتمعات المحلية، بهدف وضع الأمم المتحدة في وضع أفضل لمواجهة أسباب الإرهاب والتطرف العنيف، عن طريق ما يلي: (أ) تعزيز التنسيق بين الدول؛ (ب) تحقيق فعالية أكبر في بناء القدرات؛ (ج) تحسين التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب والبعثات الميدانية؛ (د) تعزيز جهود الدول الأعضاء والأمم المتحدة، بما في ذلك اتصالاتها الاستراتيجية، من أجل مواجهة الأيديولوجيات المتطرفة العنيفة المفضية إلى الإرهاب.

وإضافة إلى أعضاء المجلس، شارك نحو ٤٦ دولة بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، كما شارك وفد الاتحاد الأوروبي بموجب المادة ٣٩. واعتبرت الدول الأعضاء في مداخلتها أن الإرهاب يُشكل أحد أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، وأن هزيمته تقتضي بذل جهد منسق متواصل. وعددت الدول الأعضاء الخطوات الوطنية التي تتخذها لتعزيز تشريعاتها المتعلقة بكشف ومنع سفر وتجنيد المقاتلين الأجانب، وتخفيف مصادر تمويلهم، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالنفط. وجرى التشديد أيضا على الجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز التعاون. وسلّمت دول أعضاء عديدة بأنه يتعين إدخال تحسين كبير على تبادل المعلومات وأن ذلك بات أشد ضرورة منه في أي وقت مضى من أجل منع تلقين الأشخاص الفكر المتطرف ليصبحوا إرهابيين، ومنع تجنيد الإرهابيين وسفرهم.

وأكدت دول أعضاء كثيرة أن إلحاق الهزيمة بالإرهاب يقتضي اتباع نهج شامل يجمع بين إنفاذ القانون والتدابير الرامية إلى معالجة أسباب الإرهاب وقواه المحركة، وفي هذا الصدد تحدثت عدة دول بالتفصيل عن برامج لمكافحة التطرف العنيف، وعن أهمية العمل مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وأكدت الدول أن الأيديولوجيات المتطرفة العنيفة تحرّف الدين وتشوّهه.

وأكد أغلب الدول مجددا الدور الحيوي للأمم المتحدة في تعزيز القواعد الدولية، وتيسير التنسيق، وتحقيق بناء القدرات. وأعادت بعض الدول الأعضاء تأكيد الحاجة إلى تنسيق أقوى بين كيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب. وأشار أيضا إلى ضرورة تعميم مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في جميع أعمال الأمم المتحدة، بما في ذلك مراعاة الديناميات المشار إليها آنفا في أوضاع النزاعات. وأعربت بعض الدول عن تأييدها لتعيين

مثل خاص لمكافحة انتشار التطرف العنيف، وأشار البعض الآخر إلى أهمية تجنب الازدواجية مع سائر الكيانات المعنية بمكافحة الإرهاب وولاياتها القائمة.

تنفيذ مذكرة رئيس المجلس (S/2010/507)

في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة عن تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن الفريق العامل غير الرسمي المعني بوثائق المجلس والأمور الإجرائية الأخرى (S/2010/507) (في "جلسة اختتام"). ودعيت الدول غير الأعضاء في المجلس إلى المشاركة في الاجتماع بصفة مراقب.

وبعد جلسة الاختتام، عقدت الرئاسة أيضا جلسة إحاطة شهدت حضورا جيدا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن أنشطة المجلس خلال تشرين الثاني/نوفمبر.

جلسة تحاور غير رسمية: الاستعراض الذي يجريه فريق الأمين العام المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام

في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بناء على طلب إدارة عمليات حفظ السلام في الأمانة العامة، عُقدت جلسة تحاور غير رسمية بين مجلس الأمن وفريق الأمين العام المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام. وتولى رئيس الفريق، خوسيه راموس - هورتا، قيادة المناقشات باسم الفريق، مشيرا إلى أن الفريق سيركّز خلال المرحلة المبكرة من عمله على الاستماع إلى آراء جميع الدول الأعضاء باعتبار أنها تساهم مجتمعة في السلام والأمن، على أن تشمل المشاورات أيضا لجان الجمعية العامة، والمنظمات الإقليمية، والبلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطة.

وأشار السيد راموس - هورتا إلى أن الفريق سينظر في ما حققته عمليات حفظ السلام من إنجازات سابقة وما أحدثته من تأثيرات، وسيحدد التحديات الحرجة إلى تواجدها حاليا عمليات السلام، وسيسدي المشورة بشأن السبل الكفيلة بتحسين الفعالية العامة لعمليات السلام بحيث تظل أداة لا غنى عنها لإحلال السلام والأمن. وطبقا لاختصاصات الفريق، فإنه سيُعنى بعمليات السلام بكامل نطاقها، من عمليات حفظ السلام إلى البعثات السياسية الخاصة. وفي حين أن كلاً من استعراض عمليات الأمم المتحدة للسلام والدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) واستعراض هيكل بناء السلام بالأمم المتحدة هو عملية استعراضية مستقلة من حيث الطبيعة والنطاق، فإن الفريق يعمل على كفالة وجود علاقة تكاملية بين هذه العمليات الثلاث من حيث المواضيع التي ينظر فيها كل منها، بحيث

يمثل كل منها مصدرا تستمد منه العمليتان الأخريان المعلومات وتكون نتائج كل منها عاملا معززا للعمليتين الأخريين.

وخلال المناقشة، تحدث أغلب أعضاء المجلس عن المكانة المركزية التي تتبوأها مسألة حماية المدنيين، وعن ضرورة استخدام القوة دفاعا عن الولاية في بعثات حفظ السلام المعاصرة، مع إيلاء الاعتبار أيضا لمهام حفظ السلام الأكثر تقليدية مثل رصد حالات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام. وأثيرت شواغل بشأن عدم نمو القدرات في مجال مساعدة حفظة السلام على حماية المدنيين بشكل متناسب مع المكانة المركزية التي تتبوأها هذه الحماية في ولايات البعثات التي ينتشر فيها حاليا ٩٨ في المائة من حفظة السلام فيها. ويتطلب الأمر مزيدا من الوضوح بشأن توقعات أداء حفظة السلام في العمليات القوية، ويتعين بلورة أهداف حفظ السلام وهيكل القيادة بوضوح أكبر، كما أن ثمة ضرورة لإنشاء آليات مساهمة أفضل للمساعدة في تحسين الأداء. وأكد بعض أعضاء المجلس أهمية استخدام التكنولوجيات الحديثة والأدوات المبتكرة في حماية المدنيين، إضافة إلى تحسين سلامة وأمن حفظة السلام العاملين في بيئات أمنية متقلبة. وشدد آخرون على ضرورة مواصلة النظر في طرائق استخدام حفظة السلام، بما في ذلك الجوانب القانونية والمالية. وتكرر التشديد على ضرورة أن تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام متسقة مع ميثاق الأمم المتحدة ومع المبادئ الأساسية لحفظ السلام.

وظهرت عدة أولويات مشتركة أخرى خلال مناقشات المجلس، وبالأخص بشأن الحاجة إلى ولايات واضحة وقابلة للتنفيذ، ومواصلة تحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وضرورة التخطيط القائم على القدرات وعمليات النشر السريع، ولا سيما في حالات الأزمات. وناقش المجلس مبادئ حفظ السلام وما إذا كان تفسيرها وتطبيقها ما زالا صالحين في البيئات العملية المعاصرة، ولا سيما في الحالات التي ليس فيها سلام يُحفظ أو حيث توجد جهات مسلحة غير حكومية. وأثار عدة أعضاء أيضا مسألة ضرورة تحسين الشراكات مع المنظمات الإقليمية من أجل مواصلة بناء القدرات من خلال توفير التدريب والمعدات. وأشار آخرون مسألة ضرورة أن ينظر الاستعراض في الجوانب المالية للبعثات السياسية الخاصة، مشيرين إلى أن الكثير من هذه البعثات يضم عناصر نظامية بسبب الحاجة إلى تعزيز الأمن. وأعرب العديد من أعضاء الفريق عن تأييدهم القوي للقرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) ولإحاطة المقدمة من رؤساء عناصر الشرطة لأول مرة بوصفهما يوفران أساسا هاما لعمل الفريق بشأن الجوانب المتعلقة بعمل الشرطة في عمليات السلام.

ووفرت المناقشات منبرا مفيدا للفريق للاستماع إلى أولويات المجلس بشأن عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وأشار أعضاء الفريق إلى أنهم ينوون تقديم تقريرهم إلى الأمين العام قبل الدورة السبعين للجمعية العامة في عام ٢٠١٥.

انتخابات محكمة العدل الدولية

في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى المجلس انتخابات لخمسة أعضاء في محكمة العدل الدولية لمدة تسع سنوات تبدأ في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٥. وأجريت الانتخابات بشكل متزامن في المجلس والجمعية العامة. وفي الجلسة الأولى للمجلس، تطلب الأمر إجراء أربعة اقتراعات لكي يتم التوصل إلى قائمة تضم فقط خمسة مرشحين حصلوا على أغلبية مطلقة من الأصوات. وحينما توصلت الجمعية إلى قائمة تضم فقط خمسة مرشحين حصلوا على أغلبية مطلقة من الأصوات، أبلغ رئيس المجلس رئيس الجمعية بالأسماء الواردة في قائمة المجلس.

وعند مضاهاة قائمتي الأسماء التي حصلت على أغلبية مطلقة في المجلس وفي الجمعية العامة، أُعلن عن انتخاب أربعة مرشحين في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وهم: جيمس ريتشارد كروفورد (أستراليا)، وجوان إ. دونهيو (الولايات المتحدة الأمريكية)، وكيريل جيفورجيان (الاتحاد الروسي)، ومحمد بنونة (المغرب). واستمر الاقتراع في المجلس وفي الجمعية العامة في جلستين أخريين عقدتا في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر للماء المقعد الشاغر الأخير، ولكن لم يسفر ذلك عن نتيجة. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، استمر الاقتراع وانتُخب باتريك لبيتون روبنسون (جامايكا).

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المجلس بيانا صحفيا (SC/11637). بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، اعترف فيه أعضاء المجلس بإسهام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مكافحة الإفلات من العقاب، وأقروا بإسهام المحكمة في عملية المصالحة الوطنية واستعادة السلام وصونه. ودعا أعضاء المجلس الدول إلى التعاون في القبض على الهاربين التسعة المتبقين الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومحاكمتهم، وأعادوا تأكيد التزامهم القوي بالعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب.

عرض تقرير المجلس على الجمعية العامة

في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض الرئيس، بالنيابة عن جميع أعضاء المجلس، التقرير السنوي عن الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤ على الجمعية العامة. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، زودت الرئاسة أعضاء المجلس بموجز لمناقشة الجمعية العامة للتقرير السنوي تحت بند "أية مسائل أخرى".
